الصناعة الحديثية عند الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)

الحديث المعل أنموذجا

د/عبدالرحمن عبدالناصر سيد سلطان

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بجامعة المنيا ـ كلية الآداب

قسم الدراسات الإسلامية

الملخص باللغة العربية:

برع الإمام مالك بن أنس(ت١٧٩ه) في الصناعة الحديثية، فقد سلك مسلكا متفرداً في عرض القضايا الحديثية، والوقوف على حكم الروايات، وأحوال الرجال قبل جمعها مبيناً أهم قضايا الإسناد والمتن التي تتعلق بالرواية، ومن هذه القضايا مسائل العلل الحديثية، فقد جاءت الدراسة لبيان المنهجية الصحيحة لدراسة الأحاديث المعلة ومسائلها، وكيفية تعامل الأئمة معها من خلال الرجوع إلي كتبهم، ومن بينها كتب الإمام مالك بن أنس.

هدفت الدراسة بيان الصناعة الحديثية عند الإمام مالك بن أنس، ومنهجه في دراسة العلة، ومن بين نتائجها، أظهرت مدى اهتمام الإمام مالك بالحديث وأحوال رجاله من خلال قلة الوهم الذي وقع فيه، لقد تتبع الإمام الدارقطني أحاديث الإمام مالك، وقد بلغ ما أعله عن مالك حوالي تسعة أحاديث، كان الصواب في جميع الأحاديث يرجع إلي الإمام مالك.

Abstract in English

Imam Malik bin Anas (179 AH) excelled in the hadith industry, as he took a unique path in presenting hadith issues, standing on the ruling of narrations, and the conditions of men before collecting them, indicating the most important attribution and immunological issues related to the narration, and among these issues that are related to the narration is the science of hadith ills in particular, as it came to explain the correct methodology for studying reasoned hadiths and clarifying their issues, and how imams deal with them by referring to the books of ills, Among them were the books of Imam Malik bin Anas, and aimed at explaining the hadith industry of Imam Malik bin Anas, and his methodology in studying the cause, and among the results I reached, it showed the extent of Imam Malik's interest in the hadith and its narrators through the lack of illusion in which he fell.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد،،

فإن دراسة الصناعة الحديثية والوقوف على جهود المحدثين في علوم الحديث سنداً ومتناً من الأهمية بمكان، حرص الأئمة على النبوغ فيها جيلاً بعد جيل من خلال تلقى الحديث، وحفظه وإتقانه، وتحمله، وأدائه، ومعرفة ضوابطه في السند والمتن معاً.

وممن برع في هذه الصناعة الإمام مالك بن أنس(ت١٧٩ه) فقد سلك مسلكا متفرداً في عرض القضايا الحديثية، والوقوف على حكم الروايات، وأحوال الرجال قبل جمعها مبينا أهم قضايا الإسناد والمتن التي تتعلق بالرواية، كعلم العلل الحديثية، يقول رضا التلباني مبينا أهمية دراسة العلل الحديثية:" دراسة علل الحديث ومناهج الحفاظ في التعليل ـــــــ مع صعوبتها وغموضها ـــــــ لا غنى لطالب علم الحديث عنها؛ لأنها تورثه ملكة وقدرة على تمييز الأسانيد والمتون ومعرفة الصحيح من السقيم منها، ومعرفة العلل من أدقها وأطلبها للجهد والكد، فإن هذا العلم لا يحصل إلا بجمع الطرق، واستيعاب الرواة المهلمين والمشتبهين والمؤتلفين والمختلفين وغيرهم، ولا يقوم له إلا أفذاذ وأفراد"[١].

لذا أراد الباحث في دراسته بيان تناول الإمام مالك بن أنس للحديث المعل، والذي يعتبر أصل الصناعة الحديثية عند الأئمة الجهابذة في علوم الحديث؛ لأنه يرتبط بالعلل الخفية غير الظاهرة التي تؤثر على صحة الرواية، ومن هنا جاءت دراستنا للوقوف على طريقة الإمام مالك وتعامله في بيان العلة، **فأسميتها:[الصناعة الحديثية عند الإمام مالك بن أنس(ت ١٧٩هـ) الحديث المعل أنموذجا].**

(١) **ينظر**: القول السهل في معرفة الحديث المعل، رضا محمد محمد التلباني، ص١٤٨.

أسباب اختيار الموضوع.

تظهر أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- بيان المنهجية الصحيحة لدراسة الأحاديث المعلة، وكيفية تعامل الأئمة معها من خلال الرجوع إلي كتب العلل، ومن بينها كتب الإمام مالك.
- دراسة طريقة الإمام مالك بن أنس في نقل الرواية دراسة متأنية؛ للوقوف على منهجه في التعامل مع العلة.
- بيان طرائق الإمام مالك في عرض العلل الحديثية وإثباتها، وكيفية ردها إذا تطلب الأمر ذلك.
- مناقشة تعامل الإمام مع الرواة من حيث الجرح، وبيان الألفاظ التي اعتمد عليها في إثبات وقوع الراوي في هذه العلة أو نفيها عنه.

أهمية الدراسة.

تتضح أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- الإضافة الجديدة إلي التخصص العلمي الحديث وعلومه، من خلال بيان طرائق الإمام في التعامل مع الحديث المعل.
- قلة الدراسات التي تعتمد على مناقشة العلل الحديثية من جهة إمام بعينه؛ لأن الخوض في هذا الفن من الصعوبة بمكان.
- بيان مكانة الإمام مالك بين جهابذة العلم في نطاق الصناعة الحديثية، وتعامله مع الأسانيد والروايات المعلة.
- إبراز دور الإمام مالك العلمي في هذه الفترة الزمنية، وأثره الممتد حتى الآن على الأئمة والمشتغلين بعلم الحديث وصنعته.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- بيان الصناعة الحديثية عند الإمام مالك بن أنس، وخاصة في العلل الحديثية.
- الوقوف على منهجية الإمام في التعامل مع العلل الحديثية.
- إدراك فن العلل الحديثية إدراكا جيدا.

- خدمة السنة النبوية الشريفة بتمييز الثابت الصحيح من السقيم والضعيف.
- التطلع إلى تصرفات الأئمة والحفاظ في الأحاديث المعلة، ومن بينهم الإمام مالك.

الدراسات السابقة:

مما يميز الإمام مالك بن أنس أنه ظاهرة فكرية متكاملة لكونه عالما بفنون الشريعة المختلفة ـــــ الفقهية، والحديثية، والتفسيرية، والعقدية ـــــ ولهذا السبب كثرت الدراسات حوله من جوانب شتى، منها الدراسات التي أوردت منهجه في الموطأ وغيره، كدراسة مرويات أنس بن مالك في التفسير من أول سورة الفاتحة إلي آخر سورة الرعد، محمد سليمان عوض الله، ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠٠٣م، ومنهج الإمام مالك بن أنس في الرواية عن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه، محمد علي، مجلة الشهاب، المجلد(٧)، العدد(١)، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، معهد العلوم الإسلامية، ومسالك الإتقان في الرواية عند الإمام مالك بن أنس، هشام عبدالكريم قريسة، العدد(٢)، ربيع الأول ١٤٣٣ه، فبراير ٢٠١٢م، اختلفت هذه الدراسات وغيرها عن دراستنا شكلا وموضوعا ومضمونا، فلم ترد دراسة تناقش قضايا الحديث المعل، ومسائله، ومنهجه عند الإمام مالك بن أنس.

وهناك بعض الدراسات قامت على الصناعة الحديثية عند الإمام مالك فيما يخص الجرح والتعديل في كتابه الموطأ جاءت تحت مسمى: الصناعة الحديثية عند الإمام مالك من خلال كتابه الموطأ، المختار عبدالله علاق، من أبحاث مؤتمر الإمام مالك، بدولة ليبيا، تحدث في فيه الباحث عن طرق التحمل والأداء، وأحوال رواية الإمام مالك، وكتابة الحديث عنده، ولم يتطرق إلي مناقشة أو دراسة الحديث المعل، وكيفية وروده عند الإمام؛ لأن هذا الجانب لا يعتبر من دراسته، فكان الاختلاف بين دراستي ودراسته هو إبراز الصناعة الحديثية عند الإمام من خلال التطبيق على الحديث المعل، داخل مؤلفات الإمام جميعها.

إشكالية الدراسة:

تمكن إشكالية الدراسة في بيان الصناعة الحديثية عند الإمام مالك بن أنس من خلال تعامله مع الحديث المعل، من خلال الإجابة عن أسئلة عدة منها:

ـــــ ما مكانة الإمام وآراؤه الحديثية.

ـــــ ما أهمية الآراء الحديثية التي عرضها الإمام مالك.

ـــــ ما الصناعة الحديثية عند الإمام مالك من خلال تعامله مع الحديث المعل.

ـــــ ما هي ضوابط العلة عند الإمام.

منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال:

- بيان التأصيل النظري لمفهوم الصناعة الحديثية، وبيان معنى الحديث المعل.
- التطبيق على منهج الإمام مالك في التعامل مع الحديث المعل.
- جمع المادة العلمية من مظانها التي تخدم الموضوع مع تحديد المسائل التي يمكن التطبيق عليها.
- عزو الأقوال إلي قائليها.
- خرجت الأحاديث بعزوها إلي مخرجيها من أصحاب كتب المتون، مع الاكتفاء بالعزو إلى الصحيحين أو أحدهما، فإذا كانت الرواية في غير الصحيحين أشرت إلي حكمها.

خطة الدراسة:

تقع الدراسة في مقدمة وتمهيد ومبحثان على النحو التالي.

المقدمة: وفيها أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، ومنهجه، وإشكاليته، والدراسات السابقة، وخطته.

التمهيد: **ماهية الحديث المعل عند الإمام مالك بن أنس،** وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الصناعة الحديثية.

المطلب الثاني: حول تعريف الحديث المعل.

المطلب الثالث: نبذة مختصرة عن حياة الإمام مالك بن أنس وآثاره العلمية.

المبحث الأول: الصناعة الحديثية في معرفة علل الأسانيد والمتون عند الإمام مالك بن أنس.

المبحث الثاني: منهج الإمام مالك بن أنس في التعامل مع الحديث المعل، والحكم على أحوال رواته.

التمهيد: ماهية الحديث المعل عند الإمام مالك بن أنس.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة الحديثية.

يدور مفهوم الصناعة الحديثية أو الصنعة عند الأئمة حول الاعتناء بالمتون والأسانيد وعلوم الحديث بصفة عامة، فمثلا من ناحية الاعتناء بالمتون من خلال معرفة الألفاظ، وتوجيهها، ونسبتها إلي النبي ﷺ، ومعرفة المدرج، والمشكل، والمختلف وغيرها.

ومن ناحية الأسانيد كالاعتناء بالسند من حيث اتصاله أو انقطاعه، وطبقات الرواة، والجرح والتعديل.

أما عن مباحث علوم الحديث كأنواع علوم الحديث المتعارف عليها، منها أنواع الحديث المقبول ـــــ الصحيح، والحسن، والضعيف ـــــ، كذلك أنواع الضعيف كالمرسل، والمدلس، والمختلط، والمصحف، والمحرف، وغيرها.

كل هذه الأمور تبين الصناعة الحديثية عند المحدث أو الفقيه أو من يجمع بينهما كالإمام مالك بن أنس، لذلك يكون المعنى المراد من مفهوم الصنعة الحديثية: هي ما يبذله المصنف أو الإمام من جهود في علوم الحديث رواية ودراية من خلال مصنفاته أو اجتهاداته مع تلاميذه.

وتتضح ضوابط كونها صنعة لدى إمام بعينه من مدى اهتمامه بعلوم الحديث رواية ودراية من خلال العناية بالمرويات، والنقد العلمي لها دون التطرق إلي الجانب النظري فقط.

ومن خلال البحث والبيان عن المعنى المرتبط بها، بين معناها الشيخ عبدالرحمن نور الدين بقوله:" هي المعرفة العلمية النظرية لعلوم الحديث مع تطبيقاتها العملية"[٢].

(٢) الإسناد وأثره في معرفة الحديث، لقمان عبدالسلام، ص٣٧.

أما عن الشيخ العلامة عبدالله السعد، فقد عرفها بقوله:" كلام في العلل والجرح والتعديل وتصحيح الأخبار وتضعيفها"[٣].

وعرفها تركي فهد بقوله:" ما يتوقف عليه الحكم على الحديث صحة وضعفا؛ وذلك يشمل تخريج الحديث وجمع طرقه، ومعرفة أحوال رواته، واتصاله وانقطاعه، وسلامته من الشذوذ والعلة القادحة"[٤].

وعرفتها الباحثة وفاء مهدي عمار بقولها:" هي مجموعة قواعد ومناهج علوم الحديث التي يطبقها العالم رواية ودراية في مسائل الحديث على وجه البصيرة، والإبداع التي برع ومارسها بإحاطة وعمق حتى صارت له صنعة وحرفة، وحصل عنده الملكة الراسخة فيها"[٥] .

نجد أن هذا المفهوم استخدمه الأئمة قديما فمثلا الإمام آدم الأثيوبي عند تعقيبه على سنن الترمذي يقول:" فكتابه فيه الكثير من الصنعة الحديثية، وبعض البيان للتعليل مع بيان مذاهب الفقهاء"[٦].

قال الإمام مسلم:" وأعلم رحمك الله أن صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم، إنما هي لأهل الحديث خاصة"[٧].

وقال النووي معقبا على ترجمة الإمام مسلم:" وأجمعوا على جلالته، وإمامته، وعلو مرتبته، وحذقه في هذه الصنعة"[٨].

وعقب على ذلك السيوطي في التفضيل بين صحيح البخاري على صحيح مسلم بقوله:" اتفق العلماء على أن البخاري أجلُ من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة

---

(٣) سلسلة مناهج المحدثين، عبدالله سعد، ص٤.
(٤) ينظر: حدود التجديد والتطوير في الصناعة الحديثية، تركي بن فهد بن عبدالله، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، مجلد(١٤)، العدد(٦)، ٢٠١٢م، ٣٨٢١.
(٥) ينظر: الصناعة الحديثية عند ابن حجر في فتح الباري، شرحه على صحيح البخاري، وفاء مهدي عمار، دكتوراه، جامعة أم درمان، كلية أصول الدين، السودان، ٢٠١١م، ص١٧.
(٦) شرح سنن النسائي المسمى ذخيرة العقبى في شرح المجتبى ، محمد بن علي الأثيوبي، ٣١/١.
(٧) التمييز، القشيري، ٥١/١.
(٨) تهذيب الأسماء والصفات، النووي، ١٠٩/٢.

الحديث"[٩]، على أساس أن الإمام السيوطي وضع أسس وضوابط لهذه الصنعة فرق بها بين مكانة الإمام البخاري، ومكانة الإمام مسلم فيها، ولا ريب أن الصناعة بذاتها وقوتها وأسسها وردت لدى الإمامين، وإنما بنى هنا وجه التفرقة في القوة بين الإمامين على الشروط التي وضعت تخص قبول الرواية من خلال بيان عدالة الرواة، وقوة حفظهم وضبطهم في رواية الحديث.

وبين السخاوي أهمية الصنعة أو الصناعة الحديثية أثناء بيان أهمية علم مختلف الحديث بقوله:" وهو من أهم الأنواع مضطر إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنما يكمل به من كان إماما جامعا لصناعتي الحديث والفقه"[١٠].

المطلب الثاني: حول تعريف الحديث المعل.

العلة لغة: علّ العين واللام أصول ثلاثة صحيحة تأتي بمعنى العائق، أو يعوق، حيث قال الخليل:" العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، ويقال اعتل عن كذا، أي اعتاقه، قال: فأعتله الدهر، وللدهر عللٌ، وقيل العلة هي الضعف في الشيء: كالمرض، قال الإعرابي: عل المريض يعل، فهو عليل[١١].

وقيل العلة الحدث؛ لأنه يشغل صاحبه عن حاجته، حتى أن هذه العلة صارت شغلا ثانيا منعه من شغله الأول[١٢].

والعلة: اسم مفعول من أعله بكذا فهو معلل، يقال معل بلام واحدة؛ لأنه مفعول أعل قياسا، ولم يستحسن البعض أن يقال معلول، كما ورد في عبارة البخاري، والترمذي، والحاكم، والدارقطني، وغيرهم؛ لأن اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي، ومن ثم استرزله أهل العربية[١٣].

---

(٩) تدريب الراوي، السيوطي، ٥٠/١.
(١٠) فتح المغيث، السخاوي، ٨١/٣.
(١١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة علل، ١٥/٤.
(١٢) القول السهل في معرفة الحديث المعل، رضا محمد محمد، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، العدد(٥)، السنة(٢٠١٧م)، ص١٤٨٣.
(١٣) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ٤٧١/١، تدريب الراوي، السيوطي، ٢٩٤/١، فتح المغيث، السخاوي، ٢٥٩/١، ومقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، ص٩٦، منقول عن إتحاف ذوي المقل ببيان الحديث المعل، أحمد محمد علي بيومي، مكتبة الإيمان، ط١، ٢٠١٠م، ص١٤.

وأقرب المعاني اللغوية إلي المعنى المراد من العلة هو المرض؛ لأن الحديث إذا لم يكن صحيحا واكتشف الناقد فيه علة قادحة هي بمثابة مرض يمنع من وصوله إلي درجة الصحة.

وقيل: الحديث الذي توجد به علة هو معلّ، وقيل معلل؛ لأن العلة قد عانقته، وشغلته من كونه صحيحا، وعقب على ذلك العراقي مستحسنا القول بأنه حديث معل(١٤).

وخالفا ذلك ابن الصلاح بقوله: والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة(١٥).

وبين ذلك الزركشي بقوله:" والصواب أنه يجوز أن يقال: عله، فهو معلول من العلة والاعتلال"(١٦).

الحديث المعل اصطلاحاً:

العلة: هي سبب غامض خفي قادح يؤثر في صحة الحديث مع أن الظاهر فيه السلامة منها(١٧)، وإليك **تعريف العلة عند الأئمة:**

عرفها ابن الصلاح بقوله: هي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه(١٨)، بينما بين النووي في تعريف شرط العلة، وهي السلامة منها بقوله: عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه (١٩).

وزاد العراقي ضابطا آخر للعلة، وهي التأثير في الحكم على الراوية، بقوله: العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرت على الحديث فأثرت فيه(٢٠)، حتى أنه ذكرها في ألفيته بقوله:

وهي عبارة عن أسباب طرت *** فيها غموض، وخفاء، وأثرت(٢١).

---

(١٤) التقييد والإيضاح، العراقي، ص١١٧.
(١٥) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص٧٩.
(١٦) النكت، الزركشي، ٢٠٦/٢.
(١٧) تدريب الراوي، السيوطي، ٢٩٦/١، ومقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، ص٩٦.
(١٨) علوم الحديث، مقدمة ابن الصلاح، الشهرازوري، ٥٢/١.
(١٩) تدريب الراوي، السيوطي، ٢٥٢/١.
(٢٠) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني، ٢٢/٢، شرح التبصرة، ألفية العراقي، ٢٧٤/١.
(٢١) ألفية السيوطي(شرح التبصرة والتذكرة في علوم الحديث)، العراقي، ١١١/١.

الفرق بين العلة، والحديث المعل، والمعلول، وعلم العلل:

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا الأصل في العلة أن تكون خفية غير ظاهرة، وتؤثر في صحة الحديث، فالحديث المعل هو: الحديث الذي يشتمل على قادح يقدح في قبوله مع أن الظاهر السلامة منه[٢٢].

وعلم العلل: هو العلم الذي يبحث فيه عن أسباب خفية تقدح في قبول الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

وعقب الكثير من الأئمة على أهميته من بينهم عبدالرحمن بن مهدي، بقوله: لأن أعرف علة حديث أحب إليّ من كتب عشرين حديثا ليس عندي"[٢٣].

بينما قول الأئمة الحديث معل أو الحديث معلول هو وجه آخر من التسمية للحديث الذي وقعت فيه علة تؤثر فيه مع أن الظاهر السلامة منها.

قال العلائي:" التعليل أمر خفي، لا يقوم به إلا نقاد الحديث دون الفقهاء الذين لا إطلاع لهم على طرقه وخفاياه"[٢٤].

وبهذا المعنى الذي ذكره العلائي فإن العلة أمر طارئ على الرواية، وهي سبب واضح في الحكم على الرواية بالضعف، لا يقف على هذه العلة إلا بعد معرفة القرائن التي تكشف حقيقتها من خلال جمع، واستقراء الروايات، والمقارنة بين بعضها البعض بجمع الطرق من المتابعات، والشواهد[٢٥].

وما تعارف عليه الأئمة في التسمية قولهم حديث معلول[٢٦]، ويسميه الحافظ ابن الصلاح [٢٧]، والنووي[٢٨]، والعراقي[٢٩]، وابن حجر[٣٠]، وغيرهم بالمعلل، عزى العراقي هذه

---

(٢٢) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص١٦٠.
(٢٣) علل الحديث، ابن أبي حاتم، ١٠/١، ومعرفة علوم الحديث، ابن الصلاح، ص١١٢.
(٢٤) النكت على ابن الصلاح، ابن حجر، ٧١٤/٢.
(٢٥) القرائن وأهميتها في الكشف عن العلل، محمد عزيز العازمي، مجلة كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، العدد(٣١)، ص١٢٢٢.
(٢٦) علوم الحديث لابن الصلاح، ص٨١ ، والتقريب، للنووي، ١٥٣/١.
(٢٧) علوم الحديث لابن الصلاح ، ص٨١ .
(٢٨) التقريب، للنووي، ١٥٣/١.
(٢٩) فتح المغيث للمغيث ، للعراقي ص ١٠٢.
(٣٠) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ، لابن حجر ، ص٤٥ ،٤٦.

التسمية إلي الترمذي، وابن عدي، والدار قطني، وأبي يعلي الخليلي، وقال ابن الصلاح، ويسميه أهل الحديث(المعلول)، ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس(العلة والمعلول)، والمعلول هو اللحن في الرواية على حد قول الإمام النووي:" ويسمونه المعلول وهو لحن"(٣١)، وخالف ذلك السيوطي بقوله:" بل الأجدد فيه معل بلام واحدة؛ لأنه مفعول من أعل قياساً، وأما معل فمفعول علل، وهو لغة بمعني ألهاه بالشيء، وشغله وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم"(٣٢).

المطلب الثالث: نبذة مختصرة عن حياة الإمام مالك بن أنس، وآثاره العلمية.

أولا: الاسم والنسب.

هو أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي التيمي المدني إمام دار الهجرة، وأحد أكبر المحدثين والفقهاء في الأمة الإسلامية، وصاحب المذهب الفقهي المعروف(٣٣).

أمه: هي العالية بنت شريك بن عبدالرحمن بن شريك الأسدية، وقيل اسمها طليحة مولاة عبدالله بن عمر.

أما جده أبو مالك: وهو أبو عامر صحابي شهد المغازي كلها مع رسول الله ﷺ، عذا غزوة بدر، وابنه مالك وهو جد مالك ـــــ **رحمه الله** ـــــ القريب ، فهو من كبار التابعين وفقهائهم(٣٤).

ثانيا: مولده:

ولد الإمام مالك ـــ **رحمه الله** ـــــــ بمدينة رسول الله ﷺ سنة ثلاث وتسعين، وقيل سنة أربع وتسعين(٣٥).

---

(٣١) التقريب للنووي ١٣٥/١ ، ١٣٦. وعلوم الحديث لابن الصلاح ص٨١ .
(٣٢) تدريب الراوي، للسيوطي، ١/ ١٣٥ .
(٣٣) انظر ترجمته: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ، ٢٠٤/٨، الثقات، ابن حبان، ٤٥٩/٧، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، ٩١/٢٧، الكاشف، الذهبي، ٢٣٤/٢، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٥/١٠، تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥١٦/١، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض بن موسى، ١٠٥/١.
(٣٤) الثقات، ابن حبان ٤٥٩/٧، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٤٩/٨، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٥/١٠، تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥١٦/١.
(٣٥) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٥/١٠، تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥١٦/١.

ثالثا: صفاته ونشأته.

من صفاته أنه كان طويل الجسم، عظيم الهامة، أزرق العينين، عظيم اللحية لا يخضب، وكان يميل لونه إلي الشقرة، أصلع الرأس، نشأ في رفاهية من العيش، وكان له مكانة رفيعة بين الناس في ذلك الوقت(٣٦).

من صفات الإمام مالك بن أنس الذاكرة القوية، وهي أساس النبوغ في أي علم، وهو ألزم المواهب للمحدث، وقد كان مالك بذاكرته القوية مع الصفات العلمية المحدث الأول في عصره، وقد وهب المولى **عزوجل** للإمام مالك بقوة الروح، وقوة النفوذ ما جعل هيبته تدخل في نفس كل من يلقاه حتى الخلفاء والحكام.

وكان يلبس الملابس الغالية الجميلة، وكان على الجانب الآخر متواضعا أشد التواضع في أخلاقه ودينه وعلمه، والزهد عنده لا يتنافى مع المظهر الجميل، فالزهد قضية قلب لا قضية مظهر(٣٧).

رابعا: شيوخه(٣٨).

من شيوخ الإمام مالك بن أنس.

ـــــ **نافع مولى ابن عمر**ـــــ رضي الله عنه ـــــ كان له من المكانة العلمية والفقهية في زمانه ما جعله من أكبر العلماء.

ـــــ **أبو الزناد عبدالله بن ذكوان**، آخر أساتذة الإمام مالك روى عن الفقهاء السبعة، وأخذ عنه الإمام مالك الحديث، والفقه المأثور توفى سنة ١٣٠ه، وعمره ٦٦ سنة .

ـــــ **ربيعة الرأي**، وهو أول شيوخ الإمام مالك، كان عالما متميزا أخذ عنه مالك فقه الأثر والرأي، ثم خالفه فيما بعد.

ـــــ **عبدالرحمن بن هرمز**، الديملي كان له من المكانة العلمية والفقهية في زمانه ما جعله من أكبر العلماء، كان يقول فيما لا يعلم لا أدري، وهذا أن دل فإنما يدل على تواضع العلماء.

---

(٣٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، ٩٣/٢٧.
(٣٧) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض بن موسى، ١٠٥/١.
(٣٨) تذكرة الحفاظ، الذهبي، ١٥٤/١، سير أعلام النبلاء، الذهبي ٤٩/٨.

ـــــ **جعفر الصادق**، تلقى الإمام مالك عن الإمام جعفر العلم، والحديث، والأدب، والزهد، والعبادة، والشفافية الإيمانية.

ـــــ **محمد بن مسلم بن شهاب الزهري**، شيخ الإمام مالك أعلم بالناس، وبالسنة في زمانه روى عن الصحابة والتابعين.

ـــــ **محمد بن المنكدر**، تأثر الإمام مالك بشيخه ابن المنكدر، وبشفافية نفسه، وبزهده بالإضافة إلى علمه وأدبه.

ومن شيوخ الإمام الآخرين: هشام بن عروة بن الزبير، يحيي بن سعيد الأنصاري، عبدالله بن دينار، زيد بن أسلم مولى ابن عمر، عبدالله بن أبي بكر بن حزم، سعيد بن أبي سعيد المقبري، سمي مولى أبي بكر.

خامسا: تلاميذه[٣٩] من تلاميذ الإمام مالك بن أنس.

ـــــ **محمد بن إبراهيم ابن دينار**، وكان فقيه المدينة لما كبر الإمام مالك، وتوفى سنة ١٨٢هـ.

ـــــ **عبدالرحمن بن القاسم** صحبه عشرين سنة، يعتبرونه صاحب كتاب المدونة، وهي الحجة الأولى في المذهب المالكي بعد الإمام بن مالك، توفى ٢٠٤ه، صحب الإمام مالك، وأخذ عنه غيره، وهو أكبر أصحابه.

ـــــ **محمد بن يحيي** من الأندلس، وهو الذي نقل الموطأ إليها.

ـــــ **مطرف بن عبدالله** رحل إلي العراق، ثم عاد إلي الحجاز، وتوفى بالمدينة.

ـــــ **عبدالله بن وهب** الثاني من تلاميذ الإمام مالك، وكان مالك يحبه حبا شديدا، ويلقبه بالفقيه صحبه عشرين سنة، واهتم به الإمام مالك اهتماما خاصا، فصار ابن وهب من أعظم علماء المذهب.

ـــــ **أسد بن الفرات** من تلاميذ الإمام مالك فقيه، وقائد للحملة إلي صقلية، واستشهد عندها.

([٣٩]) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، ١٠٧/٢٧، تذكرة الحفاظ، للذهبي، ١٥٤/١، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٥٢/٨، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٥٠/١٠.

ـــــ **عبدالملك بن الماجشون** كان فقهيا فصيحا وعليه دارت الفتيا حسب المذهب المالكي في زمانه إلي موته.

ـــــ **أبو سعيد سحنون** سمع من تلاميذ الإمام مالك، ولم يكن يتمكن من السماع من مالك بسبب الفقر وقلة المال، وقد انتهت إليه رياسة العلم في المغرب، وصنف كتاب المدونة، وولى القضاء نحو ست سنوات توفى سنة ٢٤٠هـ.

ـــــ **عبدالملك بن حبيب** أخذ عن أصحاب الإمام مالك، وقد جمع علما كثيرا، وهو مؤلف كتاب الواضحة.

ـــــ **أبو الوليد العتبي** محمد بن أحمد العتبي أندلسي قرطبي سمع من سحنون وغيره، ألف كتاب العتيبة، وتوفى سنة ٢٥٤ه.

ومن شيوخه الآخرين: يحيي بن سعيد القطان، وعبدالله بن المبارك، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، ومحمد بن إدريس الشافعي، وعبدالله بن مسلمة، وعلي بن زياد التونسي، وعبدالله بن غانم الإفريقي، وعبدالعزيز بن أبي حازم.

سادسا: ثناء العلماء عليه.

من أقوال الأئمة في الثناء على الإمام مالك: قال الإمام مالك عن نفسه:" ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك"[٤٠]، وقال ابن سعد: كان مالك ثقة، مأمونا، ثبتاً، ورعاً، فقهياً، عالماً، حجة[٤١]، وقال سفيان بن عيينة:" مالك عالم أهل الحجاز، وهو حجة في زمانه"[٤٢].

قال يحيي بن معين:" مالك بن أنس ثقة، وهو أثبت أصحاب الزهري، ومالك من حجج الله على خلقه[٤٣].

قال الشافعي:" مالك معلمي وعنه أخذت العلم، وقال: إذا ذكر العلماء فمالك النجم، وقيل: إذا جاءت الحديث عن مالك فشديد يدل عليه"[٤٤].

---

(٤٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ٢٠٥/٨.
(٤١) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٤٦٩/٥.
(٤٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ٢٠٥/٨.
(٤٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ٢٠٥/٨، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٩٤/٨.
(٤٤) المرجع السابق، ٢٠٦/٨.

قال ابن حبان:" وكان مالك رحمه الله أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروى إلا ما صح، ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسك[٤٥].

وقال عبدالرحمن بن مهدي:" لا أقدم على مالك في صحة الحديث أحدًا، وقال أئمة الناس في زمانهم أربعة، الثوري، ومالك، والأوزاعي، وحماد بن زيد، وقال: ما رأيت أحدا أعقل من مالك"[٤٦].

وقال محمد بن إسحاق الثقفي السراج:" سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن أصح الأسانيد فقال: مالك عن نافع عن ابن عمر"[٤٧].

وقال الإمام النسائي:" أمناء الله على علم الرسول ﷺ شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس"[٤٨].

وروى أبو داود السجستاني عن أحمد قال:" مالك بن أنس أتبع من سفيان أي: الحديث"[٤٩].

وقال علي بن المديني:" انتهى علم الحجاز إلي ابن شهاب، وعمرو بن دينار، ثم انتهى بعدهما إلي مالك بن أنس"[٥٠].

سابعا: آثاره العلمية.

ترك الإمام مالك تراثا علميا ضخمًا للأمة الإسلامية، يستفاد منه في شتى الفنون والعلوم الشرعية، من أهم هذه المصنفات:

ـــــ **الموطأ:** أعظم وأشهر مؤلفات الإمام مالك الموطأ في الحديث والفقه، ظل في كتابته ١١ سنة، ويسر خلاله العلم، والحديث النبوي للناس.

---

(٤٥) الثقات، ابن حبان، ٤٥٩/٧.
(٤٦) مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ٢٢٣/١.
(٤٧) تهذيب الكمال، المزي، ١١٠/٢٧.
(٤٨) فقه العبادات على المذهب المالكي، كوكب عبيد، ١٧١/١.
(٤٩) سنن أبي داود، أبي داود، ٢٢١/٣.
(٥٠) المغني في الضعفاء، المقريزي، ٧٢/٢.

ـــــــ **المدونة الكبرى:** سحنون كاتب المدونة عالم معلم، وهو من أهل المغرب العربي، منعه الفقر من السفر والتلقي من الإمام مالك، لكنه تلقى على أكبر تلاميذه ابن القاسم وأشهب، وابن وهب.

ـــــــ رسالة في القدر.

ـــــــ رسالة في الأقضية.

ـــــــ كتاب في التفسير لغريب القرآن الكريم.

ـــــــ كتب ومسائل عن مالك **رحمه الله** تصل إلى الآلاف من سماع أصحابه العراقيين، وهي عند أبي العباس السراج النيسابوري، كما ذكر ذلك الخطيب البغدادي.

ـــــــ السير من رواية ابن القاسم.

ـــــــ رسالة في علم الفلك.

ـــــــ رسالة في النجوم ومنازل القمر.

ـــــــ رسالة إلي أبي غسان، ومحمد بن مطرف.

ـــــــ جزء في التفسير.

ـــــــ الأسدية جمع فيها أسد بن الفرات أقوال الإمام مالك، وآراء الحنفية، واجتهاد ابن القاسم.

المبحث الأول:

الصناعة الحديثية في معرفة علل الإسناد والمتون عند الإمام مالك.

تنوعت ضوابط العلة عند المحدثين، ومن ثم اختلفوا حول الحكم على الرواية بأنها معلولة؛ ولكن يبقى هناك عامل مشترك في كونها علة وكون الحديث معل أو معلول، وهو ينطبق على كل الروايات حتى لو اختلفنا في كون هذا النوع علة أم لا، هذا العامل الذي تتصف به العلة الخفاء أي أنها غير ظاهرة في الرواية، كذلك التأثير أي أنها تؤثر على صحة الرواية.

ومن هنا حظيت المتون والأسانيد بعناية المحدثين وخضعت للبحث والدراسة للتأكد من صحة النسبة إلي النبي ﷺ، فقد عنى المسلمون بالأسانيد والمتون منذ ظهور الفتنة لصيانتها وحفظها، وأوجدوا وبحثوا عن كل الوسائل والأدوات التي تخدم الرواية، وليس أدل على ذلك عندما وقعت الفتنة قال سموا لنا رجالكم.

فكما بينت الدراسة أن الحديث المعلل أو المعل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة قادحة في صحته مع أن الظاهر السلامة منها، ويتطرق ذلك إلي الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر[٥١]، لذلك كان لكل إمام من الأئمة طريقة معينة واضحة للتعامل مع العلل وضوابطها تبين منهجيته؛ حتى إذا لم ينص الإمام على ذلك؛ لكنها من سياق تعامله مع النص، تفهم من تحليل رواياته وأحكامه، كان الإمام مالك من الجيل الأول الذي تحدث عن العلل مبينا ذلك في جوهر كلامه عن علم المصطلح والروايات الأمر الذي جعل كل من يقرأ في كتبه يستنبط كيفية تعامله مع الضعف والعلل الحديثية الخفية التي تؤثر على صحة الرواية.

أما عن ضوابط الحديث المعل عند الإمام مالك، أو ضوابطه في بيان أن الرواية معلولة، وكانت ظاهرة في تعامله مع الروايات داخل المصنفات:

([٥١]) مقدمة الموطأ، للأعظمي، ٤٣٠/٣.

الضابط الأول: بيان أن العلة سبب قادح في الحكم على الرواية بالضعف.

من خلال استقراء ما ورد عند الإمام مالك عن الرواة نجده في الكثير من الأحيان، يترك الحديث لعلة واضحة جلية لديه وإن كانت غير ظاهرة لعموم من يسمع أو ينقل الرواية من مؤلفاته، فهي من الأسباب التي تؤثر على صحة الرواية، ولا تقبل لكن العلة إذا وجدت واستقرت على حال الرواية فإن قبول روايته أصبح محال، وأن الراوي أقرب بحاله وروايته إلي مرتبة الضعف.

قال ابن مالك:" لما دفنا مالكا دخلنا منزله فأخرجنا كتبه فإذا فيها سبع صناديق من حديث ابن شهاب ظهورها وبطونها ملأى، وعنده فناديق أو صناديق من كتب أهل المدينة فجعل الناس يقرأون ويدعون ويقولون: رحمك الله يا أبا عبد الله، لقد جالسناك الدهر الطويل فما رأيناك ذاكرت بشيء مما قرأناه"[٥٢].

الضابط الثاني: بيان أن العلة غير ظاهرة في الرواية.

أحيانا تكون العلة ظاهرة في الرواية عند الإمام مالك ويتعامل معها في نقل الرواية وقبولها، حسب ما يرتبط بعلة إذا كانت واضحة جالية أو خفية أو لها أثر واضح على الرواية أم لا، فيتبين إدراك الإمام لها من خلال انتقاء الروايات التي وردت لديه، أو ذكر الروايات بمجموع طرائقها، يتضح ذلك من خلال تعامل الإمام مع الأحاديث المنقطعة والمرسلة والمتصلة على حسب الشرائط التي وضعها الأئمة لقبول الرواية، فهي محمولة على الاتصال حتي يتبين انقطاعها، ولا يعرف له طريق صحيح، ومثال ذلك مالك عن ابن شهاب، أن سعيد بن المسيب، قال كذا، وكذلك مالك عن هشام بن عروة أن أباه قال كذا، والراجح: أن القول في المعنعن والمؤنن وما يتقارب إليها من ألفاظ دالة على الاتصال لأنها من صيغ التحمل والأداء، وهي تتحقق باللقاء والمجالسة والسماع، والمشاهدة، فهي دالة على السماع عند الإمام مالك، ومحمولة على الاتصال حتي يتبين فيه علة تدل على الانقطاع، هذا الضابط وضعه الإمام في قبول الكثير من الأحاديث، ومثال ذلك: مالك عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(٥٢) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص٨٠١.

صَلَّى الله عليه وسلم قطع لبلال ابن الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ مَعَادِنَ الْقَبَلِيَّةِ وَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ الْفَرْعِ فَتِلْكَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا(إِلَى الْيَوْمِ الا الزكاة)(٥٣).

هَكَذَا ورد في الْمُوَطَّأ عِنْدَ جَمِيعِ الرُّوَاةِ مُرْسَلًا، وَلَمْ يُخْتَلَفْ فِيهِ عَنْ مَالِكٍ، وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ شَاكِرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْبَزَّارُ قَالَ حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ رَبِيعَةَ فَذَكَرَهُ وَرَوَاهُ كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَثِيرٌ مُجْتَمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ لَا يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ.

الضابط الثالث: إذا وجدت العلة وجد الحكم، وكلما انتفت العلة انتفى الحكم.

قال الشاطبي في الموافقات:" ولما أخذ مالك بما عليه الناس وطرح ما سواه، انضبط له الناسخ من المنسوخ على يُسْرٍ"(٥٤).

الضابط الرابع: العلة وصف ضابط للحكم عند المحدثين.

العلل الإسنادية هي مواطن وقوع العلة في الإسناد، ومنها ما يحكم به على الحديث، ويصل به إلي مرتبة، وقد تكون العلة علة ظاهرة يمكن أن تنجبر الحديث بطرائق أخرى إذا ورت فيه، لذلك لها أقسام أنواع عدة عند الأئمة، فالبعض يطلق على المرسل علة تؤثر على صحة الرواية.

ورد عند الإمام مالك الكثير من هذه العلل من خلال مؤلفاته بضعها يظهر من خلاله نقله الرواية، والبعض الآخر لا يمكن التطرق إليه إلي بعض المقارنة بين الروايات، مقارنة تبين طرائق الحديث من المتابعات والشواهد، لذا تجده يعرض الحديث في الموطأ الذي ورد من وجه آخر غير طرق الرواة الثقات كأن يكون الحديث مرسلا من وجه رواة الثقات، ويسند من وجه ظاهره الصحة، فورد من طرق صحيحة رواتها ثقات، ورد الإمام مالك طرق أخرى للرواية مرسلة، على اعتبر أن الرواية تصح بمجموع الطرق التي وردت من خلالها، والمثال على ذلك عند الإمام مالك:

(٥٣) موطأ الإمام مالك، الإمام مالك، ٤٣٣/٤.
(٥٤) الموافقات، للشاطبي، ٢٧٩/٣.

حدثني يحيي عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسولﷺ :" صلى الرباعية بمنى ركعتين، وأن أبا بكر صلاها بمنى ركعتين، وأن عمر بن الخطاب صلاها بمنى ركعتين، وأن عثمان صلاها بمنى ركعتين شطر إمارته ثم أتمها بعد"[٥٥].

فالحديث: ورد مرسلا عند الإمام مالك، ورواه موصولا من حديث عمر رضي الله عنه البخاري برقم (١٠٨٢)، كتاب: الجمعة، ومسلم برقم(٦٩٤)، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها[٥٦].

فمعنى ذلك أن الإمام مالك جاءت الرواية لديه مرسلة، واختلفت روايته مع الإمام البخاري وغيره التي يمكن أن يكون رووها موصولة من طرق أخرى، فتفرد الإمام البخاري برواية، وتفرد الإمام مالك برواية قد يكون الاختلاف ورد من هذا الباب، ولا إشكال في كونها وردت هكذا عند الإمام، لأنه يعلم أنها جاءت من هذه الطريقة فقط لديه، لذلك موضوع الاختلاف على الراوي وطرق الرواية من الأهمية في تعليل الرواية، حيث إن مفهوم الاختلاف كما قال أبو داود:" الاختلاف عندنا ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء"[٥٧].

([٥٥]) أخرجه مالك في الموطأ ٥٨٩/١، برقم ٤١٠/١٥٠٥، كتاب: الحج، باب: صلاة منى بهذا اللفظ، كما أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٧٣/٥، برقم ٨٢٦٣، كتاب: من أبواب صلاة التطوع، باب: من كان يقصر الصلاة بنحوه مختصرا، وهذا الحديث روى من طريق هشام بن عروة عن عروة بن الزبير مرسلا.

([٥٦]) الموطأ لعالم المدينة وإمام الأئمة، مالك بن أنس، وفقا لأحكام الشيخ الألباني، دار التقوى، ط١، ٢٠٠٧م، ص٢٤٧؛ لكنه ورد من طرق موصولا من طرق أخرى منها:

ـــ من طريق عبدالله بن عمر بن الخطاب في صحيح البخاري برقم ١٠٨٢، ٤٢/٢، وفي صحيح مسلم ١٤٥/٢، برقم ٦٩٤.

ـــ ومن طريق حارثة بن وهب الخزاعي في صحيح البخاري ٤٣/٢، برقم ١٠٨٣، ومسلم في صحيحه ١٤٧/٢، برقم ٦٩٦.

ـــ ومن طريق عبدالله بن مسعود أخرجه البخاري في صحيحه ٤٣/٣، برقم ١٠٨٤، ومسلم في صحيحه ١٤٦/٢، برقم ٦٩٥.

ـــ ومن طريق عثمان بن عفان أخرجه البيهقي في سننه الكبير ١٤٤/٣، برقم ٥٥/٨.

ـــ ومن طريق أنس بن مالك أخرجه النسائي في المجتبى ٣٠٨/١، برقم ١٤٤٦، وأحمد في مسنده ٢٦٢٩/٥، برقم ١٢٦٥٩، وغيرها من الطرق.

([٥٧]) تهذيب الكمال، ابن حجر، ٤٣٢/٢٦.

وعند النظر في المؤلفات الخاصة بالإمام مالك نجده تفرد بالرواية عن العديد من الرواة، جاء في كتاب المنفردات والوحدان أنه تفرد في الرواية عند ثمانية من الرواة[٥٨]، قد يكون هذا التفرد لعلة معينة عند الإمام، ولم نستطيع القول بأن هذه الأحاديث معلولة إلا ما ورد فيه بنية توضح وتبين ذلك، فمن الرواة الذين تفرد بهم فريد بن رباح؛ لكن أخرج له البخاري في الصحيح من طريق مالك مقرونا[٥٩]، هذا يدل على تصحيح البخاري للراوي، ونقل حديثه في كتابه الذي اشترط فيه الصحة وهو صحيح البخاري.

وإذا كان كذلك ظهر أثره على الرواية في الضعف بالشذوذ والنكارة، قال ابن حجر:" أما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً، فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة، أو يضعف الحفظ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً"[٦٠].

ومن ذلك أيضا أنه سئل عن بعض الأحاديث التي لا تتعلق بالأحكام كحديث:" حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"[٦١]، فقال: لم أسمع به من ثبت فأما ما كان من كلام حسن لا بأس به، وعلة توقفه في هذا الحديث عن روايته، أن الأثبات من علماء المدينة لم يروه[٦٢].

ونجد أن هذا الحديث رواه أصحاب السنن، وتوقف الإمام عن روايته حيث خشى على الناس من روايته، لذلك قال سفيان بن عيينة:" ما رأيت أحد أجود أخذا للعلم من مالك، وما كان أشد انتقاءه للرجال والعلماء"[٦٣].

---

(٥٨) المنفردات والوحدان، لمسلم، ص٢٣١.
(٥٩) صحيح البخاري، ٦٠/٢، حديث ١١٩٠.
(٦٠) فتح الباري، ابن حجر، ٤٨٣/١.
(٦١) أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٤ / ١٤٧) برقم: (٦٢٥٤) (كتاب التاريخ ، ذكر الإباحة للمرء أن يحدث عن بني إسرائيل وأخبارهم) (بهذا اللفظ) وأبو داود في "سننه" (٣ / ٣٦١) برقم: (٣٦٦٢) (كتاب العلم، باب الحديث عن بني إسرائيل) (بلفظه مختصرا.) وأحمد في "مسنده" (٢ / ٢١٠٧) برقم: (١٠٢٧١) (مسند أبي هريرة رضي الله عنه ،) (بلفظه مختصرا.) ، (٢ / ٢١٧٠) برقم: (١٠٦٧٨) (مسند أبي هريرة رضي الله عنه ،) (بنحوه.) والحميدي في "مسنده" (٢ / ٢٩٣) برقم: (١١٩٩) (بِشْرُ بْنُ مُوسَى بْنِ صَالِحٍ أَبُو عَلِيٍّ الْأَسَدِيّ ، باب جامع عن أبي هريرة) (بمثله.) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٣ / ٤٨١) برقم: (٢٧٠١٦) (كتاب الأدب ، في الرخصة في حديث بني إسرائيل) (بلفظه مختصرا).
(٦٢) الموطأ، الإمام مالك بن أنس، ٢٣/٣.
(٦٣) ميزان الاعتدال، الذهبي، ٧٤٧/١.

أما عن تعامل الإمام مع علة الوهم في الحديث، يعد الوهم من علم علل الحديث الذي هو من أجل وأرفع علوم الحديث، فالباحث فيه لا يمكن تركه أو غض النظر عنه، وهو الأصل في حديث الثقات من المحدثين، البعد عن الوهم، وما يتعلق به؛ لأن الوهم خلل يؤدي إلي إعلال الحديث بما لا يصح الاحتجاج له سندا أو متنا أو بهما جميعا فيمكن معرفة ذلك عن طريق البحث والتفتيش، وجمع الطرق مع فهم دقيق لمعرفة علة الوهم.

والوهم علة حديثية وقع فيها الإمام مالك عند روايته لبعض الأحاديث كما وقع فيها أصحابه، قال الدارقطني في حديث أنس بن مالك عن أبي بكر: أن النبي ﷺ نحر جملا لأبي جهل(٦٤).

فقال: رواه أبو عبدالله الصوفي عن سويد بن سعيد عن مالك عن الزهري عن أنس عن أبي بكر، ووهم فيه وهما قبيحا.

والعلة في ذلك تعارض الوصل مع الإرسال أو دخول حديث في حديث، فالخطأ هو إبدال إسناد الحديث المرسل بإسناد آخر متصل على سبيل الوهم والخطأ.

قال البرقاني:" معقبا على ذلك: حيث أن المخطئ فيه إبدال إسناد هذا الحديث المرسل بإسناد آخر متصل، سالكا فيه الجادة"(٦٥).

وقد يقع الإمام في الوهم عن طريق إسقاط راو من الإسناد، ومنه ما نقله الدار قطني عندما سئل الدار قطني عن حديث عثمان عن عمر **رضي الله عنه:** ضع خدي بالأرض(٦٦)، ويل لي أن لم يغفر الله لي.

عقب قائلا:" هو حديث يرويه عاصم بن عبيد الله بن عاصم عن عبدالرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه عن عثمان أنا آخر الناس عهدا بعمر رضي الله عنه.

قال حدث به حماد بن زيد عن يحيي بن سعيد عن عاصم بن عبيد الله كذلك.

(٦٤) القرائن وأهميتها في الكشف عن العلل، محمد عزيز العازمي، ص١٢٢٢.
(٦٥) انظر: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، محمد طارق عوض الله، ط١، دار زمزم، الرياض، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٩٣.
(٦٦) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، ٣٦٠/٣.

وخالفه مالك بن أنس فرواه عن يحيي بن سعيد عن عبدالرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه بن عثمان ولم يذكر بينهما عاصم بن عبيد الله.

وقيل عن مالك عن يحيي بن سعيد عن حمران بن أبان عن عثمان قاله أبو خليفه عن القعنبي، ووهم فيه أبو خليفة .

ورواه الثوري عن عاصم بن عبيد الله عن أبان بن عثمان عن عثمان عن عمر، ولم يذكر فيه عبدالرحمن بن أبان، وهذا الاضطراب فيه عن عاصم بن عبيد الله.

هكذا ووهم فيه مالك في قوله عن يحيي عن عبدالرحمن بن أبان، وسقط منه عاصم بن عبيد.

وكذلك من جاء بعده كان قد اعتمد كثيرا على ما عرف من أقوال وقبول رواية البعض دون غيرهم، فممن برع في ذلك ابن أبي حاتم فلقد أبدع ابن أبي حاتم – رحمه الله – في توظيف علم الطبقات لكشف علل الحديث، وظهرت براعته في دقة ملاحظاته وعمق نظره في أحوال الرواة. فقد كان يعتمد على معرفة دقيقة بأسماء الرواة وكناهم، ومواليدهم ووفياتهم، وشيوخهم وتلاميذهم، وأوطانهم، مما مكّنه من كشف الانقطاع والإرسال بيسر وسهولة.

ومن عجيب براعته في كتابه "العلل" أنه كان يحكم على الأحاديث بالإرسال بكلمات مختصرة وإشارات موجزة، تدل على رسوخ هذا العلم في ذهنه حتى صار كالبديهة عنده، فتراه يكشف عن الإرسال الظاهر بقوله:" أبو بكر ابن حفص عن عمر مرسل، وقد أدرك ابن عمر ولم يدرك عمر"، أو يقول": أبو الأحوص لم يدرك مهاجراً وذلك أنه قديم، أما الإرسال الخفي فيكشفه بكلمات يسيرة، كقوله:" ومعاوية بن قرة لم يسمع من عبد الله بن عمرو" (٦٧).

موقف الإمام مالك من علل الأسانيد والمتون.

لقد حظيت المتون بعناية المحدثين، وخضعت للبحث والدراسة بهدف التأكد من صحة النسبة إلي النبي ﷺ ؛ فقد عني المسلمون بمتن الحديث منذ الوهلة الأولي عند

(٦٧) انظر: علل الحديث، ابن أبي حاتم، ٤٦٣/٦.

ظهور الفتنة فى القرن الثالث الهجري، لصيانته وحفظه، وأوجدوا كل الوسائل والأدوات والعلوم التي تخدمه؛ لذلك تنوعت تصانيفهم النافعة ومؤلفاتهم المفيدة، وتبـــعا لذلك تعددت جهودهم ومناهجهم .

ومن هنا ندرك أن العلماء والمحدثين والشراح أولوا متن الحديث عناية بالغة واهتماما موفوراً، بمنهج علمي دقيق، قائم علي البحث والفحص والتتبع، لحفظ السنة النبوية من كل شائبة قد تشوبها، وكان من بين هؤلاء الإمام مالك بن أنس، فقد أهتم الإمام مالك ببيان العلل ودراستها، وأثرها على الحديث المروي، والاهتمام بأحوال راويها من رجال الحديث، والظاهر السلامة منها كما نعلم؛ لأن الحديث الذي اطلع فيه علي علة قادحة في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلي الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

إما بالنسبة لموقف الإمام من الأحاديث التي قيل إنها معلولة، فكلنا يعلم أن البحث في هذا المصطـــلح الحديث يكتنفه الغموض، ويعد من أجل معارف المحدثين وأعلاها وأشرفها، ولقد كان الإمام علي قدر كبير من العلم بـــهذا الفن، وعلي دراسة الصنعة الحديثية، ومن أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، أدركاً للأسباب الخفية والغامضة من هذه العلل، ولذا حاول الكشف عنها والتنبيه عليها، ولم يكن هدفه من ذلك الحط من مكانة الرواية، أو من أحوال رجالها، وإنما كان قصده التنبيه عليها حتى لا يغتر بها أحد، أو لكي لا يفهم من لا علم له بهذا الفن خطأ.

وكل هذا جعل الإمام يبين في شرحه للناس أن هذه العلل لا تقدح في أصل الحديث، ولا تؤثر في صحته، لأن الغالب علي منهج الإمام مالك بن أنس أنه يورد الحديث الصحيح المتصل الخالي من العلل، ثم يأتي به بعد ذلك من الطرق التي قد يشوبها بعض العلل، وأغلب هذه العلل كانت في السند، وقد تكون في المتن، ولكنها قليلة جداً .

ومن خلال الدراسة والتتبع وجدنا أن الإمام مالك قد أظهر منهجه في استخدام طريقته النقدية التي اتبعـــها في هذا المصطلح الحديثي فى اكتشاف العلل الغامضة والتنبيه عليها، حيث سلك عدة طرق في شروحه الحديثية، وتوضيح بعض العلل الواقعة في بعض أحاديث الموطأ.

الطريقة الأولي : إيضاح العلل الواردة في الرواية، والسكوت عنها إذا لم تؤثر في النقل.

أحيانا يبين الإمام مالك العلة الوارد في الحديث، وأحيانا يسكت عنها إذا لم تؤثر بشكل مباشر على صحة الرواية، أو يذكرها، ثم يبين موطن العلة التي حذفها مع بيان الطريق الصحيح الذي أوردها، وأن الحديث صحيح، إلا الكلمة التي وقع فيها الوهم وليست من أصل الرواية، لذا حذفها وسكت عن ذكرها، وأنه قد أكد ذلك، بل ساقه من الروايات الأخرى، وهي صحيحة، وليس فيها هذه العلة، ثم يذكر الروايات التي فيها الزيادة من كتب أئمة الحديث مع تضعيفه للرواية التي فيها هذه العلة.

ومن الأمثلة التطبيقية الدالة على ذلك، يقول في كتاب الاستيعاب في ترجمة عمير والد بهيسة قال قلت: يا رسول الله ﷺ ما الشيء الذي لا يحل منعه قال: الماء والملح، قال أبو عمير:" زيادة الملح في هذا الحديث غير محفوظة"(٦٨).

وعقب ابن عبدالبر في التمهيد على ذلك في حديث أعمال أهل الجنة، وأعمال أهل النار، في حديث مالك عن زيد بن أبي أنية فكتب بيده علي مسلم بن يسار لا يعرف، وأخبرنا أبو عبد الله عبيد بن محمد بن عبد الملك قال: حدثنا عبد الله بن مسرور، قال: حدثنا عيسي بن مسكين، أخبرنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور قالوا جميعا حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر قال: حدثنا أحمد بن عبد الملك بن واقد، قال: حدثنا محمد ابن مسلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد يعني ابن أبي أنية عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة ألأسدي، وأخبرني عبد الرحمن بن يحيي، وأحمد بن فتح وخلف بن القاسم قالوا حدثنا حمزة بن محمد حدثنا أحمد بن شعيب قال: أخبرنا محمد بن وهب، قال: حدثنا محمد بن مسلمة قال: حدثني أبو عبد الرحيم قال: حدثني زيد – وهو بن أبي أنية – عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة قال كنت عند عمر بن الخطاب إذ جاءه رجل فسأل عن هذه الآية: وإذ اخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم، قال فقال عمر كنت عند النبي ﷺ

(٦٨) الاستذكار، ابن عبدالبر، ٢٧٦/١ ترجمة عمر والد بهيسة.

إذ جاءه رجل فسأله عنها فقال النبي ﷺ:" خلق الله آدم ثم استخرج منه ذرية من هو كائن منه إلي يوم القيامة فقال لطائفة منهم هؤلاء للجنة خلقتهم فمن خلقه الله للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يميته علي عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة، ومن خلقه للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يميته على عمل من أعمال أهل النار فيدخله به النار"(٦٩).

عقب أبو عمر بن عبد البر على ورود الرواية بهذا الشكل عند الإمام مالك:" زيادة من زاد في هذا الحديث ليست حجة؛ لأن الذي لم يذكره أحفظ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن، وجملة القول في هذا الحديث أنه حديث ليس إسناده بالقائم، لأن مسلم بن يسار ونعيم بن ربيعة جميعاً غير معروفين بحمل العلم"(٧٠).

وفي حديث الإمامة يقول:" قال رسول الله ﷺ:" قال إنما جعل الإمام ليؤتم به "(٧١)، فذكره ورواه ابن رجب عن مالك عن الزهري عن النبي ﷺ، وقال فيه إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه، وتابعه علي ذلك عن مالك أبو علي الحنفي، وابنه يحيي بن مالك، فيقول:" وهذه الزيادة ليست في الموطأ إلا في بلاغات الإمام مالك"(٧٢).

ومما يدل أيضا على تعامل الإمام مالك مع الأسانيد والمتون، قال الإمام مالك في رواية ابن وهب عنه: أدركت بهذه البلدة أقواما استسقوا بهم القطر لسقوا، وقد سمعوا العلم والحديث كثيرا ما حدثت عن أحد منهم شيئا؛ لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن أي الحديث والفتيا يحتاج إلى رجل معه تقى وورع، وصيانة وإتقان وعلم

---

(٦٩) التمهيد، ابن عبدالبر، ٣٤٧/٦.

(٧٠) التمهيد، ابن عبدالبر، ٦/٦ ، ٦٢ ، ١٢٨ .

(٧١) أخرجه مالك في موطأ(١ / ١٢٦) برقم: (٣٠٦)(كتاب الصلاة، ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام)(بهذا اللفظ) والحميدي في مسنده(٢ / ٢٠٥) برقم:(١٠١٩)(بِشْرُ بْنُ مُوسَى بْنِ صَالِحٍ أَبُو عَلِيٍّ الْأَسَدِيّ)(بمثله مرفوعا) وأورده ابن حجر في المطالب العالية(٣ / ٧٢١) برقم:(٢ / ٤١٦)(كتاب الصلاة ، باب الأمر باتباع الإمام في أفعاله)(بمثله مرفوعا) وأخرجه البزار في مسنده(١٦ / ٢٣٧) برقم:(٩٤٠٤)(تتمة مرويات أبي هريرة، مليح بن عبد الله السعدي مدني)(بمثله مرفوعا) وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه(٢ / ٣٧٣) برقم: (٣٧٥٣) (كتاب الصلاة ، باب الذي يخالف الإمام) (بمثله.) وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥ / ٦٤) برقم: (٧٢٢٣) (من أبواب صلاة التطوع ، من قال ائتم بالإمام) (بمثله.)

(٧٢) التقريب، للنووي: ١٥٣/١.

وفهم فيعلم ما يخرج من رأسه، وما يصل إليه غدا في ما رجل بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به، ولا هو حجة ولا يؤخذ عنه[٧٣].

الطريقة الثانية: ذكر الحديث المعل، وبيان الروايات الأخرى المتصلة.

أن الإمام مالك قد يخرج طرفاً من الحديث المعل، ويختصر باقي الحديث، وقد ينبه على ذلك كما قال:" فقدم، وأخر، وزاد، ونقص"[٧٤]، مع توضيحه للأوهام التي وقع فيها الراوي، وقد يجمع بين الحديثين ويوفق بينهم، مبينا أن الرواية هكذا جاءت عنده وعند غيره من أئمة، وأنه قد أتى بالرواية مجودة ومفصلة، ومتقنة من طريق أخر صحيح لا علة فيه قبل ذلك، وإنما أتى بها من هذا الطريق المعل حيث ساق إسنادها وطرفاً من متن الحديث وحذف بقيته، بما يفهم منه أن الحديث من هذا الطريق فيه مخالفة لمتن الحديث الذي ذكره أولاً ثم يواصل إيراده لأكثر من طريق صحيح لا علة فيها، ومن الأمثلة التطبيقية التي توضح ذلك:

ذكر ما يكون في الحديث من علل الغلط والخطأ، منها حديث مالك، عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حميدة بنت عبيدة بن رفاعة، عن خالتها كبشة بنت كعب بن مالك، وكانت تحت ابن أبي قتادة الأنصاري، أنها أخبرتها: أن أبا قتادة دخل عليها، فسكبت له وضوءاً فجاءت هرة تشرب منه، فأصغى لها الإناء حتى شربت قالت كبشة: فرآني أنظر إليه فقال أتعجبين يا ابنة أخي، قالت: فقلت: نعم، فقال إن رسول الله ﷺ قال" إنها ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم ولا الطوافات"[٧٥].

---

(٧٣) النور السافر عن أخبار القرن العاشر، محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيْدَرُوس(ت ١٠٣٨هـ)، ٣٦٣/١.

(٧٤) التمهيد، ابن عبدالبر، ١٣/ ٢٣٨، الاستيعاب، ابن عبدالبر، ٦٠/١ ،٤٦٦، التمهيد، ابن عبدالبر، ١٤٤/١، ٢٧٦، ٢٠٧/٢، ٢١١/٣، ٢١٢/٤، ١٢١/٦، الاستذكار، ابن عبدالبر، ٢٨١، ٤٠٢/٢، ٢٧/٤، ٣٥٩/٤، ١٥٩/٥.

(٧٥) فى فتح المالك برقم ٢٣، والحديث أخرجه أبو داود برقم ٧٥ ، ١/ ١٩، عن كبشة فى ك / الطهارة ، باب / سؤر الهرة، الترمذي برقم ١،٩٢ / ١٥٣ عن كبشة فى ك / الطهارة، باب / ٦٩ سؤر الهرة، والنسائي ٥٥/١ عن كبشة فى ك / الطهارة ، باب / سؤر الهرة ، والدار قطني ٧٠/١ عن كبشة ، وأحمد ٢٩٥/٥ عن أي قتادة، والبيهقي فى السنن ٢٤٥/١، ك / الطهارة، باب / سؤر الهرة، عن كبشة، الحميدي برقم ٤٣٠ عن كبشة، وابن خزيمة برقم ١٠٢ عن كبشة، والبغوي فى شرح السنن ٦٩/٢ عن كبشة، التمهيد، ابن عبدالبر، ٢٦٧/١، التمهيد ٢٦٨/١ .

يقول ابن عبد البر معقبا على الرواية عند الإمام مالك، هكذا قال يحيى، حميدة بنت أبي عبيدة ابن فروه، ولم يتابعه أحد على قوله ذل ، وهو غلط منه، وإنما يقول الرواة للموطأ كلهم: ابنة عبيد ابن رفاعة، إلا أن زيد بن الحباب قال فيه: عن مالك عن حميدة بنت عبيد ابن رافع الأنصاري، وقد ذكرنا في كتابنا عن الصحابة(٧٦).

وإليك دراسة هذا الحديث بشيء من التفصيل:

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ – رضي الله عنه – أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الْهِرَّةِ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، واختلف عنه من خمسة طرق:

الطريق الأول: عنه عن امْرَأَة عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عن أَبَي قَتَادَةَ رضي الله عنه.

الطريق الثاني: عنه عَنْ حُمَيْدَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عن أبي قَتَادَةَ– رضي الله عنه.

الطريق الثالث: عنه عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ – رضي الله عنه.

الطريق الرابع: عنه عَنْ أَبِي قَتَادَةَ– رضي الله عنه.

الطريق الخامس: عنه عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ونكتفى هنا بدراسة الطريق الثاني الذي ورد عند الإمام مالك في الموطأ:

تخريج الوجه الثاني: إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عن حُمَيْدَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عن أبي قَتَادَةَ.

(أ) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: الطهارة، باب: الطهور للوضوء(١٣/٢٢/١)، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ حُمَيْدَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ خَالَتِهَا كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا، فَجَاءَتْ هِرَّةٌ لِتَشْرَبَ مِنْهُ، فَأَصْغَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ، قَالَتْ كَبْشَةُ: فَرَآنِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ. فَقَالَ: أَتَعْجَبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي؟ قَالَتْ: فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ

(٧٦) التمهيد، ابن عبدالبر، ٢٦٨/١ .

اللَّهِ ﷺ قَالَ:« إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ – أَوِ الطَّوَّافَاتِ –» قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: « لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا أَنْ يُرَى عَلَى فَمِهَا نَجَاسَةٌ».

وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الطهارة، باب: سؤر الهر (١/١٠١/٣٥٣)،

وأحمد في «مسنده»: (٣٧/٣١٦/٢٢٦٣٦)، قال: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخَيَّاطُ،

وأبو داود في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: سؤر الهرة (١/١٩/٧٥)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، وابن حبان في «صحيحه» – كما في الإحسان – كتاب: الطهارة، باب: الآسار (٤/١١٤/١٢٩٩): من طريق القعنبي، والترمذي في سننه، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في سؤر الهرة (١/١٥٣/٩٢)، من طريق مَعْنِ بن عيسى، وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ: مِثْلِ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ: لَمْ يَرَوْا بِسُؤْرِ الهِرَّةِ بَأْسًا، وَهَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا البَابِ «وَقَدْ جَوَّدَ مَالِكٌ هَذَا الحَدِيثَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ أَحَدٌ أَتَمَّ مِنْ مَالِكٍ».

والنسائي في «سننه»، كتاب الطهارة، باب سؤر الهر (١/٥٥/٦٨)، قال: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الطهارة، باب من رخص في الوضوء بسؤر الهر (١/٣٦/٣٢٥)، قال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الطهارة (١/٢٦٣/٥٦٧)، من طريق زَيْد بْن الْحُبَابِ، وعن ابن أبي شيبة، أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بسؤر الهرة (١/١٣١/٣٦٧)، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

والدارمي في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: الهرة إذا ولغت في الإناء (١/٥٧١/٧٦٣)، قال: أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكِ،

والقاسم بن سلام في الطهور: (٢٧١/رقم ٢٠٦): من طريق إسحاق بن عيسى،

وابن الجارود في المنتقى: (ص: ٢٦/رقم: ٦٠)، من طريق مطرف بن عبد الله،

وابن خزيمة في صحيحه، كتاب: الوضوء، باب: الرخصة في الوضوء بسؤر الهر(١/٥٥/ح: ١٠٤)، من طريق ابن وهب،

عشرتهم: عبد الرزاق، وحَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ، والْقَعْنَبِيُّ، ومعن بن عيسى، وقتيبة، وزيد بن الحباب، والحكم بن المبارك، وإسحاق بن عيسى، ومطرف، وابن وهب، عن مالك، به بنحوه.

(ب) وتابع الْحُسَيْنُ الْمُعَلِّمُ، مالكا، في رواية هذا الوجه عن إسحاق بن عبد الله:

أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، جماع أبواب ما يفسد الماء(٣٧٢/١/ح: ١١٦٠)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ الْمُقْرِئُ، أنا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، ثنا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الْقَاضِي، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، ثنا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، ثنا الْحُسَيْنُ الْمُعَلِّمُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، به بنحوه.

(ج) وتابع همام بن يحيى، مالكًا، والحسين المعلم، في رواية هذا الوجه عن إسحاق بن عبد الله: أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى»، جماع أبواب ما يفسد الماء(١١٦١/٣٧٢/١)، قال: أَخْبَرَنَاهُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدَانَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ الصَّفَّارُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ، ثنا الْحَوْضِيُّ، ثنا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، به بنحوه.

(د) وتابع يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ مالكا، والحسينَ المعلمَ، وهمامَ بنَ يحيى، في رواية هذا الوجه عن إسحاق:

ذكره الدارقطني في «العلل»: (١٠٤٤/١٦٠/٦) – معلقًا – فقال: وَرَوَاهُ يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أُمِّ يَحْيَى وَهِيَ حَمِيدَةُ بِنْتُ عُبَيْدٍ، وَهِيَ امْرَأَةُ إِسْحَاق بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالَتِهَا ابْنَةِ كَعْبٍ، عَنْ أبي قتادة.

دراسة الأسانيد:

١– مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الْأَصْبَحِيُّ[٧٧]، أبو عبد الله المدني الفقيه، أحد أعلام الإسلام، إمام دار الهجرة. رأس المتقنين، وكبير

[٧٧] بفتح الألف وسكون الصاد المهملة وفتح الباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها حاء مهملة نسبة إلى ذي أصبح، واسمه الحرث ابن عوف بن مالك. اللباب: (٦٩/١).

المتثبتين. مات سنة تسع وسبعين ومائة وكان مولده سنة ثلاث وتسعين، وقال الواقدي بلغ تسعين سنة[٧٨].

٢- إِسْحَاقُ بنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: هو إِسْحَاقُ بنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ زَيْدِ بنِ سَهْلٍ الأَنْصَارِيُّ، الخَزْرَجِيُّ، النَّجَّارِيُّ، المَدَنِيُّ. قال ابن مَعِين: ثقة حجة. وقال أبو زُرْعَة، وأبو حاتم، والنَّسَائي: ثقة. وقَال الواقدي: كان أهيأ من أخيه عَبد الله وأثبت، وكان مالك لا يُقَدِّمُ عليه في الحديث أحدًا، وقال ابن حجر: ثقة حجة. توفي سنة ١٣٢هـ[٧٩]، وخلاصة حاله: ثقة حجة.

٣- حُمَيْدَة بِنْت عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ: هي حميدة بنت عُبَيد بن رفاعة الأَنْصارِيّة الزرقية، أم يحيى المدنية، ذكرها ابن حبان في الثقات، واحتج بها في صحيحه، كما احتج بحديثها ابن خزيمة في «صحيحه»، والحاكم في مستدركه، وقال عقب روايتها: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ عَلَى أَنَّهُمَا عَلَى مَا أَصَّلَاهُ فِي تَرْكِهِ[٨٠]، وخلاصة حالها: أنها ثقة.

٣- كبشة بنت كعب بن مالك الأَنْصارِيّة: هي كبشة بنت كعب بن مالك الأَنْصارِيّة. روت عن: أبي قتادة الأَنْصارِيّ، وكانت تحت ابنه عَبد الله بْن أَبي قتادة. روت عنها: بنت أختها أم يحيى حميدة بنت عُبَيد بن رفاعة، زوجة إسحاق بن عَبد الله بن أَبي طلحة. قال ابن حبّان: لها صحبة، وتبعه المستغفريّ[٨١]، وخلاصة حالها: أنها صحابية جليلة

٤- أَبُو قَتَادَة: هو الْحَارِث بن ربعي الْأَنْصَارِيّ السّلمِيّ - رضي الله عنه - فَارس رَسُول الله ﷺ شهد أحدا والمشاهد، له ١٧٠ حديثًا، روى عنه ابنه عبد الله وابن المسيب ومولاه نافع وخلق وغيرهم. مات سنة ٥٤هـ بالمدينة، وهو الأصح[٨٢].

(ب) دراسة متابعة الْحُسَيْن الْمُعَلِّم، لمالك، ورد عند الإمام البيهقي.

---

[٧٨] ينظر: الثقات، ابن حبان: (١٠٩٢٢/٤٥٩/٧)، والتقريب، ابن حجر: (ص ٥١٦/برقم: ٦٤٢٥).
[٧٩] الطبقات الكبرى، ابن سعد: (١٧٧/٨)، وتهذيب الكمال، للمزي: (٣٦٦/٤٤٤/٢)، والكاشف، للذهبي: (٢٣٧/١)، والتقريب، ابن حجر: (ص ١٠١/برقم: ٣٦٧).
[٨٠] الثقات، ابن حبان: (٧٥٩٠/٢٥٠/٦)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر:(٢٧٦٨/٤١٢/١٢).
[٨١] الطبقات الكبرى، ابن سعد: (٤٧٨/٨)، وأسد الغابة، ابن الأثير: (٧٢٤١).
[٨٢] الإصابة، ابن حجر: (١٠٤٠٥/٣٢٧/٧)، والخلاصة، شرف الدين الطيبي(ص ٤٥٨).

١- أَبُو الْحَسَنِ الْمُقْرِئُ: هو عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ الْمُقْرِئُ هو عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن حُسَيْن بن شَاذان الحاكمُ أَبُو الْحسن ابْن السقَّاء الْحَافِظ الإِسْفِرَايِينِيّ[٨٣]، ثقـــة حافظ، توفِّي سنة ٤١٤هـ[٨٤].

٢- الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ: هو الْحَسَن بْن محمد بْن إِسْحَاق بْن الأزهر أَبُو محمد الإِسْفَرَايِينِيّ: إمام حافظ ثقة، مُحدث عصره، وَمن أَجود النَّاس أصولا. توفي سنة ٣٤٦هـ[٨٥].

٣- يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، هو يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَّادِ بن زيد بن درهم، أبو محمد البصري. ثقة، مات سنة ٢٩٧هـ[٨٦].

٤- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: هو محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم المُقَدَّمِيُّ، أبو عبد الله الثقفي البصري. قال ابن معين، وأبو زرعة، وابن قانع: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، محله الصدق. وقال الذهبي: ثبت مُحَدِّثٌ. وقال ابن حجر: ثقة. تُوفِيَ في شعبان سنة ٢٣٤هـ[٨٧]، وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت.

٥- خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، هو خالد بن الحارث بن عبيد بن سليمان. ويقال: ابن الحارث بن سليم بن عبيد بن سفيان الهُجَيْمِي، أبو عثمان البصري. ثقة حافظ ثبت حجة. تُوفِيَ سنة ١٨٦هـ[٨٨].

٦- الْحُسَيْنُ الْمُعَلِّمُ، هو الحُسَيْنُ بنُ ذَكْوَان المعلم المكتب العَوْذِيُّ، البصري، روى عن: ابن بريدة، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهما. وروى عنه: عبد الوارث بن سعيد، وحماد بن

---

[٨٣] بِكَسْرِ الْألف وَسُكُون السِّين الْمُهْمَلَة وَفتح الْفَاء وَالرَّاء وَكسر الْيَاء المنقوطة بِاثْنَتَيْنِ من تحتهَا - هَذِه النِّسْبَة إِلَى إسفراين وَهِي بليدَة بنواحي نيسابور على منتصف الطَّرِيق إِلَى جرجان، اللباب(٥٥/١).

[٨٤] تاريخ الإسلام، للذهبي: (١٤٨/٢٤٠/٩)، والوافي بالوفيات، الصفدي: (٤٩/٢٢).

[٨٥] سير أعلام النبلاء، الذهبي: (٣١٣/٥٣٥/١٥)، والوافي بالوفيات، الصفدي: (١٦٦/١٢).

[٨٦] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: (٧٦٣٠/٣١٢/١٤)، والإرشاد، للخليلي: (٦٠٨/٢.

[٨٧] الجرح والتعديل، ابن حبان: (١١٧٨/٢١٣/٧)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي: (٢٣٩/٦٦٠/١٠)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر: (٩٨/٦٨/٩).

[٨٨] الجرح والتعديل، ابن حبان: (١٤٦٠/٣٢٥/٣)، والكاشف، الذهبي: (١٣٠٨/٣٦٢/١)، التقريب، ابن حجر: (ص ١٨٧/برقم: ١٦١٩).

أسامة، وغيرهما. وقال أبو حاتم: سألت ابن المديني: من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدستوائي ثم الأوزاعي وحسين المعلم. وقال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة. وقال الدارقطني: من الثقات. وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم. مات سنة ١٤٥هـ[٨٩].

وخلاصة حاله: ثقة على الراجح من حاله، ومن ضعفه ضعفه بلا حجة، كما قال الذهبي، فذكره في «الميزان» ورمز أمامه [صح]، يعني: أنه ثقة، حديثه صحيح.

٧- إِسْحَاقُ بنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ. ثقة حجة هو إِسْحَاقُ بنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ زَيْدِ بنِ سَهْلٍ الأَنْصَارِيُّ، الخَزْرَجِيُّ، النَّجَّارِيُّ، المَدَنِيُّ. قال ابن مَعِين: ثقة حجة. وقال أبو زُرْعَة، وأبو حاتم، والنَّسَائي: ثقة. وَقَال الواقدي: كان أهيأ من أخيه عَبد الله وأثبت، وكان مالك لا يُقَدِّمُ عليه في الحديث أحدًا. وقال ابن حجر: ثقة حجة. توفي سنة ١٣٢هـ[٩٠].

وخلاصة حاله: ثقة حجة.

٨- حُمَيْدَة بِنْت عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ: هي حميدة بنت عُبَيد بن رفاعة الأَنْصارِيّة الزرقية، أم يحيى المدنية، زوجة إسحاق بْن عَبد الله بْن أَبي طلحة. روت عَن: خالتها كبشة بنت كعب بن مالك. ذكرها ابن حبان في الثقات، واحتج بها في صحيحه، كما احتج بحديثها ابن خزيمة في صحيحه، والحاكم في مستدركه، وقال عقب روايتها: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ عَلَى أَنَّهُمَا عَلَى مَا أَصَّلَاهُ فِي تَرْكِهِ [٩١]، وخلاصة حالها: أنها ثقة.

(ج) دراسة متابعة همام بن يحيى، لمالك، والحسين المعلم: (إسناد البيهقي):

١- أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدَانَ: هو علي بن أحمد بن عبدان بن الفرج بن سعيد بن عبدان، أبو الحسن النيسابوري، روى عن أحمد بن عبيد الصفار، وأبي القاسم الطبراني، وغيرهما. وروى عنه: أبو بكر البيهقي، وأبو عبد الله الثقفي، وغيرهما. قال

---

[٨٩] الثقات، ابن حبان: (٧٣٩٠/٢٠٦/٦)، ، وميزان الاعتدال، للذهبي: (٢٠٠٠/٥٣٤/١)، والتقريب، ابن حجر: (ص ١٣٢٠/١٦٦).

[٩٠] الطبقات الكبرى، ابن سعد: (١٧٧/٨)، وتهذيب الكمال، المزي: (٣٦٦/٤٤٤/٢)، والكاشف، للذهبي: (٢٣٧/١)، والتقريب، ابن حجر: (ص ١٠١/برقم: ٣٦٧).

[٩١] الثقات، ابن حبان: (٧٥٩٠/٢٥٠/٦)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر: (٢٧٦٨/٤١٢/١٢).

الخطيب: كان ثقة. وقال الذهبي: حدث بنواحي خراسان، وتُوفِيَ في شهر ربيع الأول سنة ٤١٥هـ، وكان ثقة وأبوه حافظ عصره[٩٢]. وخلاصة حاله: أنه ثقة.

٢- أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ الصَّفَّارُ: هو أحمد بن عبيد بن إسماعيل أبو الحسن الصفار. روى عن: محمد بن غالب، ويوسف بن يعقوب القاضي، وغيرهما. وروى عنه: الدارقطني، وعلي بن أحمد بن عبدان، وغيرهما. قال الدارقطني: كان ثقة ثبتًا صَنَّفَ المسند وجَوَّدَهُ. وقال الذهبي الحافظ الثقة مصنف السنن الذي يكثر أبو بكر البيهقي من التخريج منه في سننه، وقال الذهبي أيضًا الإمام الحافظ المجود سمع منه ابن عبدان سنة ٣٤١هـ ومات بعدها بقليل[٩٣]. وخلاصة حاله: ثقة ثبت حافظ.

٣- مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ، هو محمد بن غالب بن حرب الضبي البصري، أبو جعفر التمار التمتام، نزيل بغداد، ولد سنة ثلاث وتسعين ومائة. روى عن: مسلم بن إبراهيم، ومحمد بن بشار، وغيرهما. وروى عنه: أبو الحسن الصفار، وعثمان بن السماك، وغيرهما. قال الحاكم: ثقة مأمون. وقال الدارقطني: ثقة مأمون، إلا إنه كان يخطئ. وقال في موضع آخر: ثقة مُجَوِّدٌ. وقال الخطيب: كان كثير الحديث صدوقًا حافظًا. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان متقنًا صاحب دعابة. قال الذهبي: الإمام، المحدث، الحافظ، المتقن، توفي في رمضان سنة ٢٨٣هـ، وله ٩٠ عامًا[٩٤]. وخلاصة حاله: أنه ثقة حافظ مأمون.

٤- الْحَوْضِيُّ، هو حفص بن عُمَر بن الحارث بن سخبرة الأزدي النمري، أَبُو عُمَر الحوضي البَصْرِيّ. ثقة ثبت حجة. توفي في جمادى الآخرة سنة ٢٢٥هـ[٩٥].

٥- هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، هو همام بن يحيى بن دينار الأزدي، أبو عبد الله. ويقال: أبو بكر البصري. روى عن: عطاء بن أبي رباح، وإسحاق بن عبد الله، وغيرهما. وروى عنه: الثوري، وحجاج، وغيرهما. قال يزيد بن هارون: كان همام قويًّا في الحديث. وقال أحمد: همام ثبت في كل المشايخ. وقال أحمد أيضًا، والعجلي، والحاكم: ثقة. وقال ابن معين: ثقة

---

[٩٢] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: (٦١٥٥/٣٩٢/١١)، وتاريخ الإسلام، الصفدي: (٣٨١/٢٨).
[٩٣] سير أعلام النبلاء، للذهبي: (٢٤٩/٤٣٨/١٥)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي: (٨٤٥/٦٢/٣).
[٩٤] الوافي بالوفيات، للصفدي: (٢١٧/٤)، والثقات، ابن حبان: (١٥٧٢١/١٥١/٩)، والعبر، ابن خلدون: (٤٠٨/١).
[٩٥] تهذيب الكمال، للمزي: (١٣٩٧/٢٦/٧)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر: (٤٥٣/١).

صالح. وقال ابن المبارك: همام ثبت في قتادة. وقال ابن المديني: ثقة ثبت. وقال الذهبي: ثقة مشهور. وقال أيضًا: ثقة من رجال الصحيحين. وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم، تُوفِيَ سنة ١٦٤ أو ١٦٥هـ[٩٦]. وخلاصة حاله: ثقة ثبت.

(د) دراسة متابعة يُونُس بْن عُبَيْدٍ، لمالك، والحسين المعلم (الرواية معلقة عند الإمام الدارقطني).

١- يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، هو يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري، قال أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: من العلماء العاملين الأثبات، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل ورع، تُوفِيَ سنة ١٣٩هـ[٩٧].

النظر والترجيح:

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على إسحاق بن عبد الله، يظهر لي رجحان الوجه الثاني: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حميدة بنت عبيد، عن كبشة بنت كعب بن مالك، عن أبي قتادة، هذا الطريق الذي ورد عند الإمام مالك، وقرائن ترجيحه، ما يلي:

١- **الأكثرية؛** حيث إن رواته من الثقات أكثر عددًا؛ فقد رواه أربعة من الثقات، وهم «مالك بن أنس، والحسين بن ذكوان المعلم، وهمام بن يحيى، ويونس بن عبيد».

أما الوجه الأول: فقد رواه عن إسحاق ثلاثة، وهم سفيان بن عينه، وهشام بن عروة، وهما ثقتان ثبتان، وعلي بن المبارك وهو وإن كان ثقة إلا أن في رواية الكوفيين عنه شيء، وهذا الحديث من رواية وكيع بن الجراح وهو كوفي.

وأما الوجه الثالث: فهو من رواية عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف، قال الدارقطني: ووهم في ذكر أنس[٩٨]، وهو مع ضعفه خالف رواية الأكثرين.

---

[٩٦] معرفة الثقات، للعجلي: (١٩١٨/٣٣٤/٢)، والجرح والتعديل، ابن حبان: (٤٥٧/١٠٧/٩)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر:(١٠٨/٦٠/١١).

[٩٧] التاريخ الكبير، البخاري: (٣٤٤٨٨/٤٠٢/٨)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر: (٧٥٦/٣٨٩/١١).

[٩٨] العلل، الدار قطني، (١٦٢/١٦).

وأما الوجه الرابع: فهو من رواية حماد بن سلمة، وهو مع كونه ثقة إلا أنه خالف رواية الأكثرين.

وأما الوجه الخامس: فهو من رواية عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف، قال الدارقطني – بعد ذكر هذا الوجه: قاله إسماعيل بن عياش عنه – أي: عبد الله بن عمر العمري – ووهم في ذكر أبي سعيد[٩٩].

٢– الأصحية، حيث أخرج الإمام ابنُ خزيمة، وابنُ حبان، والحاكمُ، وابن الجارود الحديث في صحاحهم هذا الوجه؛ قرينة على ترجيحه.

٣– ويلتقي هذا الترجيح مع ما رَجَّحَهُ الإمام الدارقطني؛ حيث قال: «وَأَحْسَنُهَا إِسْنَادًا مَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنِ امْرَأَتِهِ، عَنْ أُمِّهَا، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، وَحَفِظَ أَسْمَاءَ النِّسْوَةِ وَأَنْسَابَهُنَّ، وَجَوَّدَ ذَلِكَ، وَرَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[١٠٠].

وكذلك رَجَّحَ الحاكم هذا الوجه؛ فقال عقب هذا الحديث: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ عَلَى أَنَّهُمَا عَلَى مَا أَصَّلَاهُ فِي تَرْكِهِ، غَيْرَ أَنَّهُمَا قَدْ شَهِدَا جَمِيعًا لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِ الْمَدَنِيِّينَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا صَحَّحَهُ مَالِكٌ، وَاحْتَجَّ بِهِ فِي الْمُوَطَّأ[١٠١].

وقال الترمذي – عقب تخريجه لهذا الحديث: «وَهَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا البَاب «وَقَدْ جَوَّدَ مَالِكٌ هَذَا الحَدِيثَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ أَحَدٌ أَتَمَّ مِنْ مَالِكٍ[١٠٢]، وقال الترمذي – أيضًا – فيما حكاه عنه البيهقي: «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا – يَعْنِي: ابْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيَّ – عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: جَوَّدَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ، وَرِوَايَتُهُ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِهِ[١٠٣].

الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

صحيح؛ لما تقدم في دراسته؛ فخلاصة الأمر أن الحديث الصحيح الثابت ما كان من رواية: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حميدة بنت عبيد، عن كبشة بنت كعب بن

---

[٩٩] المصدر نفسه، (١٦٢/١٦).
[١٠٠] نفسه، (١٦٣/٦).
[١٠١] المستدرك، الحاكم، (٥٦٧/٢٦٣/١).
[١٠٢] سنن الترمذي، الترمذي، (٩٢/١٥٣/١).
[١٠٣] السنن الكبرى، النسائي، (١١٥٩/٣٧٢/١)، ومعرفة السنن والآثار، البيهقي، (١٧٧٥/٦٧/٢).

مالك عن أبي قتادة، أما بقية الأسانيد المروي بها هذا الحديث فهي ضعيفة لا تثبت، كما تقدم في التخريج والدراسة، والله أعلم.

الطريقة الثالثة: ورود الحديث المعل وبيان الحديث المسند والمرسل.

إن هناك أحاديث يوردها الإمام مالك من طريقين الطريق الأول: يأتي بالحديث مسندا، والطريق الآخر: يأتي به مختلفا في إسناده وإرساله كما سمعه، وإن قصد من ذلك بيان إغلاق الواقع فيها، وهى وشبهها من العلل التي وعد بذكرها في مواطنها مع تأكيد على أن هذا الاختلاف لا يؤثر على صحة هذه الأحاديث، ولا يقدح في اتصالها، إذ أن أصلها ثابت من طرق أخري أوردها قبل ذلك، وهي صحيحة متصلة ولا مطعن فيها، وهذا هو المعروف من صنيع الإمام مالك في طريقة سياق الحديث، أن يسوق أولاً الأحاديث المسندة التي لا خلاف فيها، ثم يتبعها بعد ذلك بالطريق المختلف فيه مقدماً المسند على المرسل.

ومنها حديث: مَالِكٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ، وَقَالَ: اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ: يَا رَبِّ أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ فِي كُلِّ عَامٍ: نَفَسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفَسٍ فِي الصَّيْفِ(١٠٤).

وهذا الحديث مرسل: ويقويه الأحاديث المتصلة التي رواها مالك، وغيره من الأئمة من طرق كثيرة(١٠٥).

---

(١٠٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ من طريق عطاء بن يسار، كتاب/ وقوت الصلاة، باب/ النهي عن الصلاة بالهاجرة، حديث رقم حديث ٣٨، ٢٨/١ .

(١٠٥) وله شواهد من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب، وحديث أبي هريرة الدوسي، وحديث أبي ذر الغفاري، وحديث أبي سعيد الخدري، وحديث أنس بن مالك، وحديث بريدة بن الحصيب الأسلمي، وحديث أبي موسى الأشعري، وحديث المغيرة بن شعبة، وحديث صفوان بن مخرمة القرشي، وحديث معاذ بن جبل، وحديث عبد الله بن مسعود، وحديث عائشة بنت أبي بكر الصديق، وحديث عمر بن الخطاب، وحديث قيس بن أبي حازم، وحديث عطاء بن أبي رباح، وحديث محمد بن سيرين، وحديث سليمان بن موسى الأشدق، وحديث طاوس بن كيسان، وحديث عبد الله بن عباس، وحديث الحسن البصري، وحديث ميمون بن مهران الرقي

فأما حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ١١٣) برقم: (٥٣٣) وابن ماجه في سننه(١/ ٤٣٤) برقم: (٦٨١) وابن خزيمة في صحيحه(١ / ٤٢٨) برقم:(٣٣٠) والطبراني في الأوسط (٦ / ١٤٦) برقم: (٦٠٤٣) والبزار في مسنده(١٢ / ١٠٧) برقم: (٥٦١٢) .

وحديث: مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **مَنْ أَكَلَ هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَلَا يَقْرَبْ مَسَاجِدَنَا يُؤْذِينَا بِرِيحِ الثُّومِ**(١٠٦).

وهذا مرسل وقد وصله مسلم عن أبي هريرة في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي من أكل ثوما أو بصلا أو كراتا(١٠٧).

وحديث: مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، **أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: دُعِيَ لِطَعَامٍ فَقُرِّبَ إِلَيْهِ خُبْزٌ وَلَحْمٌ، فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ تَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى، ثُمَّ أُتِيَ بِفَضْلِ ذَلِكَ الطَّعَامِ فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ**(١٠٨).

هذا الحديث مرسل وقد وصله مسلم عن أبي داود عن جابر كتاب: الطهارة، باب: في ترك الوضوء مما مست النار، والترمذي في كتاب: الطهارة، باب: في ترك الوضوء مما غيرت النار(١٠٩).

---

(١٠٦) أخرجها الإمام مالك في الموطأ من طريق سعيد بن المسيب، كتاب/ وقوت الصلاة ، باب/ النهي عن دخول المسجد بريح الثوم وتغطية الفم في الصلاة، حديث ٤٢، ٢٢/١.

(١٠٧) وله شواهد من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب، وحديث جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري، وحديث أنس بن مالك، وحديث أبي هريرة الدوسي، وحديث أبي سعيد الخدري، وحديث عمر بن الخطاب، وحديث أبي أيوب الأنصاري، وحديث حذيفة بن اليمان، وحديث المغيرة بن شعبة، وحديث قرة بن إياس بن هلال المزني، وحديث علي بن أبي طالب، وحديث أم أيوب بنت قيس بن سعد الخزرجية، وحديث عقبة بن عامر بن عبس الفرضي، وحديث أبي ثعلبة الخشني، وحديث معقل بن يسار المزني، وحديث عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب المازني، وحديث بشير بن معبد الأسلمي، وحديث جابر بن سمرة السوائي، وحديث خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، وحديث أبي أمامة الباهلي، وحديث عبد الله بن عباس، وحديث العلاء بن خباب، وحديث أبي بن كعب، وحديث أبي بكر الصديق، وحديث شريك بن حنبل العبسي، وحديث الحسن البصري، وحديث عطاء بن أبي رباح، وحديث عطاء بن يسار الهلالي، فأما حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ /١٧٠) برقم:(٨٥٣)،(٥ /١٣٥) برقم:(٤٢١٥) ومسلم في صحيحه (٢ / ٧٩) برقم: (٥٦١).

(١٠٨) أخرجها الإمام مالك في الموطأ من طريق محمد بن المنكدر، كتاب: وقوت الصلاة، باب: ترك الوضوء مما مست الناس، حديث: ٧٨، ٣٧/١.

(١٠٩) أخرجه البخاري في صحيحه(٧ / ٨٢) برقم: (٥٤٥٧)(كتاب الأطعمة ، باب المنديل)(بمعناه) ومالك في الموطأ(١ / ٣٧) برقم: (٢٧ / ٧٨)(كتاب وقوت الصلاة ، ترك الوضوء مما مست النار)(بهذا اللفظ) وابن الجارود في المنتقى(١ / ١٧) برقم: (٢٦)(ما جاء في ترك الوضوء مما مست النار) (من غير ذكر هذا اللفظ.) وابن خزيمة في صحيحه(١ / ١٦٤) برقم: (٤٣) (كتاب الوضوء ، باب ترك النبي الوضوء مما مست النار ناسخ)(من غير ذكر هذا اللفظ)، وابن حبان في صحيحه(٣ / ٤١٣) برقم: (١١٣٠) (كتاب الطهارة ، ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة العلم أن الوضوء من أكل لحوم الجزور غير واجب) (بنحوه مطولا)(٣ / ٤١٥) برقم: (١١٣٢) (كتاب الطهارة، ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة العلم أنه ناسخ للأمر الذي ذكرناه أو مضاد له) (بنحوه مطولا).

وهناك روايات كثيرة أشار الإمام ابن عبد البر إلى العلة الموجودة فيها عند الإمام مالك، مع حذفه لموطن هذه العلة، ومما يدل على ذلك ما يأتي:

في حديث قاسم بن أصبغ قال: حدثنا ابن وضاح قال: حدثنا حامد بن يحيي قال حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهــري قال أنبأنا أبو سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال:" من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه"(١١٠).

يقول ابن عبد البر مبينا كلام الإمام مالك:" حديث أبي سلمة من غير رواية مالك بلفظ من صام رمضان فهذا ما بلغنا من الاختلاف في إسناد هذا الحديث وألفاظه من رواية ابن شهاب خاصة(١١١).

كذلك في حديث أوقات الصلاة، قال أبو داود هذا الحديث عن الزهري عن معمر ومالك ابن عيينة، وشعيب بن أبى حمزة، والليث بن سعد، وغيرهم لم يذكروا الوقت الذي صلي فيه ولم يفسروه، وكذلك أيضا رواه هشام بن عروة، وحبيب بن أبي مرزوق، وغيرهم، وقال أبو عمرو:" هذا كلام أبي داود ولم يسق في كتابه رواية معمر ولا من ذكر معه عن ابن شهاب لهذا الحديث(١١٢).

بدا واضحاً أن الإمام قد كان أكثر تعرضاً لبيان هذه العلل وتحقيقها وتحليلها ودراستها، محذراً كل من تسول له نفسه ممن لا علم له بهذا الفن أن ينال أو يطعن في الموطأ معتقداً

---

(١١٠)أخرجه البخاري في صحيحه (١ / ١٧) برقم: (٣٥)(كتاب الإيمان ، باب قيام ليلة القدر من الإيمان) (بنحوه مختصرا)، (١ / ١٧) برقم: (٣٧) (كتاب الإيمان، باب تطوع قيام رمضان من الإيمان) (بلفظه مختصرا)، (١ / ١٧) برقم:(٣٨) (كتاب الإيمان ، باب صوم رمضان احتسابا من الإيمان) (بنحوه مختصرا)، (٣ / ٢٦) برقم: (١٩٠١)(كتاب الصوم ، باب من صام رمضان إيمانا واحتسابا)(بنحوه مختصرا)، (٣ / ٤٤) برقم: (٢٠٠٨)(كتاب صلاة التراويح ، باب فضل من قام رمضان)(بنحوه مختصرا)، (٣ / ٤٤) برقم: (٢٠٠٩)(كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان) (بمثله)، (٣ / ٤٥) برقم:(٢٠١٤)(كتاب فضل ليلة القدر، باب فضل ليلة القدر)(بنحوه مختصرا).

(١١١) التمهيد ١٠٥/٧، وانظر ٢٠٠/٨ ، ٥٨/٩ ، ٥١/١٥ ، ٢٥٣/١٧ ، ٢١٣/١٨ ، الاستذكار ١/ ٣٤٦ ، من خلال الإحالة إلى التمهيد يقول:" فقد ذكرنا فى التمهيد اختلاف الناس فى هذا الحديث فى إسناد ألفاظه"، انظر فى الاستذكار ٤١٥/١ ، ٦/ ٤٦٠.

(١١٢) التمهيد، ابن عبدالبر، ١٩/٨.

أنها قادحة فيه ومـــؤكداً أنها لا تقدح في صحة الحديث، ولا تؤثر فيه، وأن البعض من هذه العلل قد نبه عليها الإمام مالك، وسكت عن البعض الأخر فنبه عليها الإمام ابن عبد البر، وأن أغلب هذه الأحاديث أوردها الإمام مالك في المتابعات أو الشواهد، وأنها ليست أصلا في الباب، وإنما ذكرها الإمام مالك كشواهد أو متابعات لحديث الأصل، فقد كان أكثر تعرضاً لها.

ونلاحظ مما سبق أن الإمام مالك يورد مثل هذه الأحاديث المعلة في الموطأ، وكان يتعامل مع الروايات بدقة فائقة ليصيب منها الرواية أو الكلمة الواحدة المعلة، وهذا مسلك نقدي فائق الأهمية.

فهناك علل سكت عنها الإمام مالك من خلال حذفه لموطن هذه العلة وتصريحه أن الحديث فيه علة، وأنه قد يخرج الحديث من طريق صحيح متصل مسند، ثم يخرجه من الطريق المعل فيذكر طرفاً منه، ويختصر باقي الحديث ليبين علته، أو الخلاف الواقع فيه، وأن قد نبه على بعض العلل، أن الأحاديث المعلة أو المعلولة ذكرها الإمام مالك في المتابعات أو الشواهد للحديث الأصل في الباب، وقد نبه عليها الإمام ابن عبد البر في التمهيد؛ حيث ذكر مواطن الحديث جميعها.

المبحث الثاني

منهج الإمام مالك بن أنس في التعامل مع الحديث المعل، والحكم على أحوال رواته

لاشك أن الإمام مالك بن أنس برع في فنون كثيرة من الفقه، والحديث، والأثر، وكان من الأئمة الجهابذة الذين يسعون دائما إلى الإحاطة بكل مفردات العلم، لذا كانت له عناية خاصة بالحديث وعلومه، اتضحت في مؤلفاته وشروحاتها حولها.

وتجدر الإشارة إلي أن الإمام مالك يجمع الأحاديث عن الثقات، وكثيرا من الرواة أعرض الإمام عن الأخذ عنهم لأدنى شبهة لا تعد شيئا في الجرح والتعديل؛ ولكن يرى هو أنه يحتمل الجرح فيتركه، ولم يكن بينه وبين الصحابي إلا رجل واحد أو رجلان[١١٣].

لذا لم يعرف في عصر مالك من ينقب عن الرجال ويتخيرهم أدق عن مالك، وكان أول من دقق بالرجال بل بالغ بالتدقيق والانتقاء، فهو من أوائل من وضعوا أصول الحديث كما بين ابن عيينة يقول: رحم الله مالكا ما كان أشد انتقاده للرجال والعلماء[١١٤].

فكان من منهجية الإمام في التعامل مع الحديث المعل، الاعتناء برجال الحديث، ومعرفة العلة التي اتصف به كل راوي من رواة كتبه وخاصة الموطأ، فكان للإمام نظرة خاصة في الكثير من الرواة على أساسها تحقق لهم الرواية في الموطأ أم لا، ولذا سوف نبين بعض النقاط التي توضح كيفية اهتمامه بعلل الحديث من خلال اهتمامه برواة الأحاديث لديه، يظهر ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: الاعتناء بمعرفة أحوال الرجال.

الحديث هو المناط الأول الذي اتهم به الإمام مالك بن أنس في المدينة في ذلك الوقت، كانت المدينة تعج بالرواة والمحدثين، كان الإمام من أعلم أهلها بالصحابة والتابعين، ومن جاء بعدهم فهو أول من انتقى الرجال من الفقهاء، وكان شديد التحري بأحوال الرواة[١١٥].

---

(١١٣) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني، ٢٢/٢، شرح التبصرة، ألفية العراقي، ٢٧٤/١.

(١١٤) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٢/١.

(١١٥) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٢/١.

فلم يكن يروى إلا ما صح، ولا يحدث إلا عن ثقة، حتى اشتهر عن غير واحد من أئمة هذا الفن كأحمد، ويحيي بن معين، والبخاري، أنه إذا سئل أحدهم عن راو لم يترجح حاله، فإنه يكتفى في توثيقه بقوله روى عنه مالك(١١٦).

ومما يدل على الاعتناء بأحوال الرجال لمعرفة وقوع العلة أيضا اهتمام الإمام بالصحيح وتمييزه من الضعيف والمتروك، لذا اشتهر عن مالك قوله: إن هذا العلم دين فأنظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين ممن يقول قال رسول الله ﷺ عند هذه الأساطين، وأشار إلي مسجد رسول الله ﷺ فما أخذت عنهم شيئا، وإن أحدهم لو أؤتمن على بيت مال لكان أمينا إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن(١١٧).

وفي رواية وإنهم ممن يؤخذ عنهم العلم وكانوا أصنافا فمنهم من كان كذابا في حديث الناس، ولا يكذب في علمه فتركته لكذبه في غير علمه، ومنهم من كان جاهلا مما عنده فلم يكن عندي أهلا للأخذ عنه، ومنهم من كان يرمى برأي سوء(١١٨).

قال سفيان بن عيينة:" ما رأيت أحد أجود أخذا للعلم من مالك، وما كان أشد انتقاءه للرجال والعلماء"(١١٩).

ومما يدل على ذلك أيضا من تحري الإمام مالك لأحوال الرجال قول معن بن عيسى سمعت مالكا يقول:" لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ من سواهم، لا يؤخذ من مبتدع يدعو إلي بدعة، ولا من سفيه معلن سفهه، ولا عمن يكذب في حديث الناس، وإن كان يصدق في حديث رسول ﷺ، ولا عمن لا يعرف هذا الشأن"(١٢٠).

---

(١١٦) ومنه عندما سئل عن عمر بن أبي عمر مولى المطلب، فقال يؤيد أمره مالك بن أنس ، فقد روى عنه ، وكذلك ذكره البخاري في صحيحه، وقال: قد روى عنه مالك، وأيضا سئل ابن معين عن طلحة الأيلي وجماعة فقال: حدث عنهم مالك، ينظر: ترتيب المدارك، القاضي عياض، ١٦٥/١، الثقات، ابن حبان، ٤٥٩/٧، الانتقاء، ابن عبدالبر، ١٥.

(١١٧) الموطأ، الإمام مالك بن أنس، ٩/١.

(١١٨) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، ص١٧.

(١١٩) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٩٩/١٢، تقريب التهذيب، ابن حجر، ص٢٦٦.

(١٢٠) المرجع السابق، ٤٨٩/١٢.

ثانياً: تظهر منهجية الإمام مالك في التعامل مع الحديث المعل من خلال الألفاظ التي حكم بها على أحوال الرواة.

فقد يحكم على بعض رجاله بعلة سوء الحفظ، ويتابع قوله بلفظة لا يحتج به، وممن حكم عليه بذلك شعبة بن دينار الهاشمي مولى ابن عباس المدني، قال يحيي بن سعيد القطان: قلت لمالك بن أنس ما تقول في شعبة، فقال:" لم يكن يشبه القراء، قال: وله أحاديث كثيرة، ولا يحتج به، وقال ابن حجر: صدوق سيئ الحفظ"(١٢١).

وقد يحكم على بعض الرواة بالكذب، ومنهم عبدالله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي أبو عبدالرحمن بن القاسم قال سألت: مالك بن أنس عن ابن سمعان، فقال: كذاب، قلت فيزيد ابن عياض: قال أكذب وأكذب، وقال ابن حجر في عبدالله بن زياد:" متروك اتهمه بالكذب أبو داود وغيره، وقال ابن حجر: في يزيد بن عياض: كذبه مالك وغيره، وقال الذهبي في الكاشف: يزيد بن عياض بن جادبه ترك(١٢٢).

كما حكم الإمام ابن مالك على بعض الرواة أحيانا بالبدعة، ومنهم: سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، قال ابن أبي شعبة: كان أصحابنا يرمونه بالقدر، وكان عندنا ثقة ثبتا، وكان مالك بن أنس يتكلم فيه(١٢٣).

عن أبي مصعب الزبيري قال: سمعت مالكا يقول لا تحمل العلم عن أهل البدع كلهم، ولا تحمل العلم عمن لم يعرف بالطلب ومجالسة أهل العلم، ولا تحمل العلم عمن يكذب في حديث النبي، ولا عمن يكذب في حديث الناس، وإن كان في حديث النبي ﷺ صادقاً، لان الحديث والعلم إذا سمع من الرجل فقد جعل حجة بين الذي سمعه وبين الله تعالى، فلينظر عمن يأخذ دينه(١٢٤).

---

(١٢١) تقريب التهذيب، ابن حجر، ص٢٧٨.
(١٢٢) تاريخ دمشق، ابن عساكر، ٢٧٣/٢٨، تقريب التهذيب، ابن حجر، ص٣٠٣، تقريب التهذيب، ابن حجر، ص٦٠٤.
(١٢٣) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، علي بن جعفر السعدي، ٩٣/١.
(١٢٤) ينظر: لسان الميزان، الذهبي، ٢/١ .

ونقل عن مالك الله أيضاً قوله:" أتيتُ زيد بن أسلم فسمعت حديث عمر: أنه حمل على فرس في سبيل الله، فاختلفتُ إليه أياماً أسأله عنه فيحدثني، لعله يدخله فيه شك أو معنى فأترك، لأنه كان ممن شغله الزهد عن الحديث"[١٢٥].

وسئل الإمام: لم لا تكتب عن عطاء؟ قال أردت أن أخذ عنه، وأردت أن أنظر إلى سمته وأمره، فاتبعته، فأتى منبر النبي ﷺ فمسح الغاشية والدرجة السفلى، يعني من المنبر، فلم أكتب عنه، إذ ذاك من فعل العامة والدرجة السفلى والغاشية شيء أصلحه بنو أمية، فلما رأيته لا يفرق بين منبر النبي ﷺ، ولا غيره ويفعل فعل العامة تركته"، قال عياض:" وقد روى مالك عن رجل عنه فلعله تركه لما رأى منه، ولم يعرف حقيقة ما كان عليه من الفضل والعلم، ولهذا أراد النظر إليه واختباره، فلما استبان له بعد ذلك حاله وعلمه، وقد فاته أخذ علمه عن غيره[١٢٦].

هكذا تحدث الإمام مالك عن أحوال الرجال من حيث العلل الحديثية التي تؤثر على صحة الرواية، تجلت هذه العلل في الكثير من المؤلفات التي بينت علل الأحاديث الواردة وتعامل الإمام مالك معها كتاب المستقصية في علل الموطأ، لأبي زكريا يحيي بن إبراهيم بن مزين الطليطلي الفقيه(ت ٢٥٩ه)، ولقاسم بن محمد رد عليه[١٢٧].

ومنها في ترجمة إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن أبي يحيى أَبُو إِسْحَاق السّلمِيّ، مديني، قال عنه الإمام مالك: كذاب[١٢٨].

ومنها ترجمة: صَالح بن نَبهَان مولى التَّوْأَمَة – مديني، قَالَ بشر بن عمر الزهْرَانِي: سَأَلت مَالك بن أنس عَنهُ، فَقَالَ: لَيْسَ بِثِقَة؛ فَلَا تأخذن عَنهُ شَيْئا[١٢٩].

([١٢٥]) لسان الميزان، الذهبي، ٢/١ .
([١٢٦]) ينظر: لترجمة الطليطلي، تاريخ علماء الأندلس، ابن الفرضي،١٨١/٢، وترتيب المدارك، السبتي، ٢٣٨/٤.
([١٢٧]) ينظر: فهرست ابن خير ص٩٢، وتاريخ علماء الأندلس١٨١/٢رقم ١٥٥٨، والأعلام ١٣٤/٨، وتراث المغاربة ص٢٥٤ رقم ٩٩٣.
([١٢٨]) مختصر الكامل في الضعفاء، المقريزي، ١٢١/١.
([١٢٩]) المصدر نفسه، ٢٤٢/١.

وأحيانا كان الإمام يشتد على رواة الحديث، ولا يقبل الرواية عنهم لاتهام بأمر شديد لا ينجبر حديثه معهم فقد يصل به الأحيان أن يطرد الراوي من مجلسه خشية أن يحدثه ولا يكون له أغلاط في الرواية بعد ذلك، كما ورد عن الإمام في عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون: قال أبو مصعب الزهيري: رأيت مالك بن أنس طرد عبد الملك؛ لأنه كان يتهم برأي جهم، وقال يحيى القطان: دخلت المدينة فأردت أن أكتب عن عبد الملك، فأجمعوا أن فيه شيئا من الزندقة، يريدون قوله القرآن مخلوق[١٣٠]، وقال ابن حجر:" مفتي أهل المدينة صدوق له أغلاط في الحديث"[١٣١].

والمطلع على كلام الإمام مالك في الرواة يتبين له مدى دقته في قبول الرواية عنهم لذلك فهو لا يقبل رواية وفي جانبها الضعف أو الخلل، فإذا اتهم الراوي بعلة معينة، وكانت ظاهرة فيه، توقف الإمام عن قبول روايته حتى يتبين له الأمر عكس ذلك، فالرواية هي ميثاق الحكم على الراوي، حتى لو ورد عند الإمام بعض الأحاديث المعلولة، فإنما وردت هكذا لأمر لدى الأمر، كأنه لم يقف على حال الراوي كاملا حين الرواية عنه، أو وردت بضوابط معروفة لدى الإمام مسبقا عن حال هذا الراوي.

---

(١٣٠) وهو القول بخلق القرآن، وأول من أظهر هذه الفتنة في الإسلام - فتنة خلق القرآن الجعد بن درهم، في أوائل المائة الثانية، وضحى به خالد بن عبد الله القسري أمير العراق بواسط، يوم الأضحى، حيث خطب فقال: "أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم فإنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً، ثم نزل فذبحه ، ثم حمل لواء هذه الفتنة بعد الجعد جهم بن صفوان الذي قتله سلمة بن أحوز وكان على شرط نصر بن سيار بخراسان خلق أفعال العباد ص ١١٨، الرد على الجهمية للدارمي، ص ١١٣، الإبانة، لابن بطة ٢/٤٥٦، ١٢، السنة للالكائي ١/٥٥.

(١٣١) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٦/٣٦٢، إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ٨/٣٢٥، تقريب التهذيب، ابن حجر، ص: ٣٦٤ .

الخاتمة :

أولا : النتائج.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- يظهر مدى اهتمام الإمام مالك بالحديث وأحواله رجاله من خلال قلة الوهم الذي وقع فيه، لقد تتبع الإمام الدارقطني أحاديث الإمام مالك، وقد بلغ ما أعله عن مالك حوالي تسعة أحاديث، كان الصواب في جميع الأحاديث يرجع إلي الإمام مالك.
- تظهر منهجية الإمام مالك في التعامل مع الحديث المعل من خلال الحكم على أحوال رجاله، فله أحكام تخص الجرح والتعديل لبعض الرواة.
- يبين الإمام مالك العلة الوارد في الحديث، وأحيانا يسكت عنها إذا لم تؤثر بشكل مباشر على صحة الرواية، أو يذكرها، ثم يبين موطن العلة التي حذفها مع بيان الطريق الصحيح الذي أوردها.
- أجمع الأئمة قديما وحديثا على أن علم العلل هو العلم الذي يبحث فيه عن أسباب خفية تقدح في قبول الحديث مع أن الظاهر السلامة منه، فهناك إجماع على أن العلة صفة طارئة تؤثر على الرواية، وكذلك هي خفية غير ظاهرة، والظاهر فيها أن الحديث يسلم منها في الأصل.
- الأصل في قبول الروايات عند الإمام مالك ارتباطها بعمل أهل المدنية، وهو ضرب من النقل لا ينبغي أن يختلف في حجيته، بل لم يخالف في حجيته أحد؛ لأنه من باب النقل المتواتر، والمتواتر يوجب العمل القطعي فيجب الأخذ به، ولا فرق في ذلك بين القول والفعل والإقرار، كل ذلك محصل للعلم القطعي، فإذا اتصل الكلام وما ورد إلي النبي بالعمل والفعل أو حتى الإقرار، ابتعدت الرواية ورواتها عن الوقوع في العلة، لأن الرواية لها أصل ثابت متصل تعتمد عليه.

قائمة بأهم المصادر والمراجع:

١) الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٢) الأحاديْثُ المُشْكِلةُ الواردةُ في تفسير القرآن الكريم (عَرْضٌ وَدِراسَةٌ)، أحمد بن عبد العزيز بن مُقْرِن القُصَيِّر، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٠ هـ.

٣) الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١ هـ)، دار ابن الجوزي، ط٤، ١٤٣٠ ه، ٢٠٠٩ م.

٤) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (ت ٥٨٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، الدكن، ط٢ ، ١٣٥٩ هـ.

٥) الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١، ٢٠٠٣م.

٦) أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨م.

٧) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.

٨) الإمام نجم الدين الطوفي وجهوده في التفسير وعلوم القرآن، علاء شقاوة، ماجستير، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، معهد العلوم الإسلامية، ٢٠١٨م.

٩) الانتصار للقرآن، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي، (ت ٤٠٣ه)، تحقيق: محمد عصام القضاة دار الفتح، عمان، ط١، ٢٠٠١م.

١٠) الانتصار للقرآن، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح، عَمَّان، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١م.

١١) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، محمود بن عبد الرحمن(أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ)، محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.

١٢) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري(ت ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م.

١٣) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

١٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، ط٢، ١٩٩٩م.

١٥) تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، (ت ٧٧٤ه)، تحقيق: سامي محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠ه.

١٦) تفسير المظهري، محمد ثناء الله المظهري، غلام بن التونسي، مكتبة الرشدية ، باكستان، ط١، ١٤١٢ه.
١٧) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٨٩م.
١٨) تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
١٩) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠، ١٩٨٠م.
٢٠) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
٢١) الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، بحيدر آباد الدكن ، الهند، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط١، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.
٢٢) جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، د. مروان العطيَّة ، د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧م.
٢٣) حاشية السندي على سنن ابن ماجه، كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (ت ١١٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت، بدون طبعة، ٢٠٠١م.
٢٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: مراقبة: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر آباد، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ ـ١٩٧٢م.
٢٥) دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ، مكتبة الخراز، جدة، ط١، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦م.
٢٦) ذيل طبقات الحنابلة، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
٢٧) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٣هـ،٢٠٠٢م.
٢٨) زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي ، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٩) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
٣٠) شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤م.
٣١) طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥م.
٣٢) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.
٣٣) طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٩، ٢٠٠٤م.
٣٤) العرف الشذي شرح سنن الترمذي، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (ت ١٣٥٣هـ)، الشيخ محمود شاكر، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤م.
٣٥) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة ، الرياض، ط١، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥م.
٣٦) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفي بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥م.
٣٧) القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٨، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
٣٨) قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن، مرعي يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي(ت ١٠٣٣ه)، تحقيق: سامي عطا حسن ، دار القرآن الكريم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ه.
٣٩) القواعد المتعلقة بمنع النسخ عند مكي بن أبي طالب القيسي من خلال كتابه الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، سعيد بن ناصر عبدالله، دار المحمدية، ط٢، ١٩٩٨م.
٤٠) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (ت ٧٣٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، ط٢، ١٩٧٦م.
٤١) كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، محمد بن إبراهيم السلمي المناوي ثم القاهري الشافعي، صدر الدين، أبو المعالي (ت ٨٠٣ه)، تحقيق: محمد إسحاق محمد، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٤م.
٤٢) لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.
٤٣) مختصر الكامل في الضعفاء، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥هـ)، المحقق: أيمن بن عارف الدمشقي، مكتبة السنة، مصر، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

٤٤) المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م.
٤٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني(ت ٢٤١ه)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.
٤٦) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.
٤٧) المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة ، صهيب عبدالجبار، دار الجيل، ط٢، ١٤٣٣ه.
٤٨) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م.
٤٩) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الشروق، ط٣، ١٩٩٧م.
٥٠) مفاتيح الغيب، التفسير الكبير، أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري(ت ٦٠٦ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠ه.
٥١) المقصد العلي في زوائد أبي يعلي الموصلي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، الهيثمي(ت ٨٠٧ه)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط١، ١٤٤٤ه.
٥٢) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري،(ت ٤٥٦ه)، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٦م.
٥٣) النسخ في أحاديث البخاري، دراسة تأصيلية فقهية، ماهر عيسى علوان، دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الشريعة والقانون، الأردن، ٢٠١٠م.
٥٤) النسخ في الشريعة الإسلامية، أحمد محمد صديق، ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٩٧٩م.
٥٥) النسخ في القرآن الكريم، مصطفى زيد، مكتبة الشروق، ط١، ١٩٩٨م.
٥٦) النسخ في دراسات الأصوليين، نادية شريف العمري، مكتبة المحبة، ط٢، ٢٠٠٣م.
٥٧) نواسخ القرآن، ناسخ القرآن ومنسوخه، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، أبو عبد الله العاملي السّلفي الداني بن منير آل زهوي، شركه أبناء شريف الأنصاري، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.